أولاً: قضايا الشرق الأوسط

- ملامح الشرق الأوسط الجديد
- أخطاء وفرص السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط
- الشرق الأوسط وأمريكا بعد الحرب على العراق
- الشرق الأوسط فى الإستراتيجية الأمريكية
- فى الأزمة النووية الإيرانية
- الشرق الأوسط والخبرة الدولية فى المسألة النووية
- الديمقراطية فى العلاقات العربية الأمريكية
- نحو مبادرة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط
- أمريكا واستمرار الحرب على لبنان
- وسط الأزمة: هل تأخرت الدبلوماسية الدولية
- هل يستمر الدعم الأمريكى لإسرائيل إلى الأبد؟
- حرب السويس ومسرح جديد للحرب الباردة
- حرب السويس: المقدمات الإقليمية والدولية
- قضايا الشرق الأوسط: انفصال أم ارتباط؟
- البحث عن السلام فى الشرق الأوسط: نحو جمود أم إحياء؟
- صراعات الشرق الأوسط ٢٠٠٦-٢٠٠٧
- الرباعيه الدولية .. أين الخطأ؟

ملامح الشرق الأوسط الجديد

خلال الحرب الإسرائيلية المؤيدة أمريكيًا على لبنان، طرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس فكرة أن شرق أوسط جديداً سوف يخرج من آلام هذه الحرب. وقد أثار هذا التصريح التساؤل حول ما تعنيه كونداليزا رايس بالشرق الأوسط الجديد وعن ملامحه ومقوماته. والمفترض أن الشرق الأوسط الجديد الذى كانت تعنيه سوف يتفق مع الرؤى والمصالح الأمريكية. ويبدو أن تصور رايس قد دفع خبيراً أمريكيًا هو ريتشارد هاس الرئيس الحالى للجنة العلاقات الخارجية الأمريكى والذى عمل مديراً لإدارة التخطيط السياسى فى ولاية بوش الأولى، دفعه لأن يقدم تصوره لرؤية «غير جذابة» وإن كانت فى الواقع قاتمة، ففى مقال نشره أخيراً فى دورية Foreign Affairs (عدد نوفمبر - ديسمبر) تحت عنوان The New Middle East، اعتبر فيه أن حقبة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قد انتهت، وهى الحقبة الرابعة فى تاريخ الشرق الأوسط الحديث. وقد انتهت بفعل عوامل بنيوية وداخلية وبفعل أخطاء أمريكية أهمها الحرب على العراق، وموت عملية السلام فى الشرق الأوسط.

ولكن ما ملامح الحقبة الخامسة فى الشرق الأوسط وهى الحقبة التى ما زالت خطوطها تتشكل؟ يحدد هاس اثنى عشر ملمحاً لما ستكون عليه الحقبة القادمة.

١- أن الولايات المتحدة سوف تستمر فى الاحتفاظ بمزيد من النفوذ فى المنطقة أكثر من أى قوة أخرى، ولكن هذا النفوذ سوف ينخفض عما كان من قبل.

٢- سوف يتزايد تعرض الولايات المتحدة للتحديات من سياسات قوى خارجية مثل الاتحاد الأوروبى والصين وروسيا.

٣- سوف تكون إيران واحدة من أقوى قوتين فى المنطقة، وهؤلاء الذين يرون إيران على حافة تغيير جذرى مخطئون، وبما أن لها سيطرة على كل من

حماس وحزب الله، فهى قوة إمبريالية كلاسيكية ولها طموحات لإعادة صياغة المنطقة وفقاً لتصورها ولديها الإمكانات لترجمة أهدافها إلى واقع.

٤- ستكون إسرائيل هى الدولة الأقوى الأخرى فى المنطقة وذات اقتصاد حديث قادر على التنافس عالميًا وهى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك قوة عسكرية تقليدية هى الأكثر قدرة، ولكن عليها أن تتحمل تكاليف احتلالها للضفة الغربية وأن تتعامل مع تحديات الأمن المتعددة الأبعاد والجبهات، واستراتيجيًا فإن إسرائيل اليوم هى أضعف مما كانت عليه قبل أزمة هذا الصيف فى لبنان، وسوف يزداد وضعها تدهوراً، شأن وضع الولايات المتحدة إذا ما طورت إيران أسلحة نووية.

٥- أن أى عملية سلام صالحة للبقاء غير محتملة فى المستقبل القريب، فحزب كاديما بعد لبنان سيكون حتمًا أضعف من أن يمتلك تأييداً داخليًا لأى سياسة ينظر إليها كمخاطرة أو كمكافأة للعدوان، كذلك ليس هناك شريك واضح على الجانب الفلسطينى المستعد والقادر على الحلول الوسط، وقد فقدت الولايات المتحدة، على الأقل فى الوقت الحاضر، الكثير من وضعها كوسيط أمين وفى الوقت نفسه فإن توسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء الطرق سوف يستمر قدماً وبشكل يزيد من تعقيد الدبلوماسية.

٦- أن العراق، القوة العربية القوية تقليديًا، سوف تظل فى حالة من الفوضى لسنوات قادمة فى ظل حكومة مركزية ضعيفة ومجتمع مقسم وعنف طائفى منتظم وفى أسوأ الحالات سوف تصبح دولة فاشلة تدميها حرب فاشلة سوف تجذب إليها جيرانها.

٧- سوف يظل ثمن البترول عاليًا نتيجة الطلب الكبير من الصين والهند، ومن المحتمل أن يصل سعر برميل البترول إلى ١٠٠ دولار وبشكل ستستفيد منه إيران والسعودية بشكل غير متناسب.

٨- سوف يستمر «التسلح» بشكل سريع، وتنمو الجيوش الخاصة فى العراق ولبنان وفلسطين بشكل قوى، وسوف تبرز الميليشيات والتى هى نتاج وسبب الدول الضعيفة، خاصة إذا كان هناك تصور لدولة ذات سلطة عاجزة، وسوف تزيد الحرب الأخيرة فى لبنان من هذا الاتجاه ما دام أن حزب الله قد كسب نتيجة لعدم معاناته لهزيمة كاملة، بينما خسرت إسرائيل بعدم تحقيقها لنصر كامل، وهى نتيجة سوف تزيد من جرأه حزب الله وهؤلاء الذين يقلدونه.

٩- أن الإرهاب - باعتباره الاستخدام المقصود للقوة ضد المدنيين بحثًا عن أهداف سياسية، سوف يظل من ملامح المنطقة، وسوف تحدث فى المجتمعات المنقسمة مثل العراق، وفى مجتمعات تنتشر فيها الجماعات الراديكالية إضعافًا للحكومة ومصداقيتها مثل العربية السعودية ومصر. فالإرهاب سوف يزداد تعقدًا وسيظل أداة تستخدم ضد إسرائيل ووجود الولايات المتحدة وقوى أجنبية أخرى.

١٠- سوف يملأ الإسلام بشكل متزايد الفراغ الثقافى فى العالم العربى ويقدم الأساس لسياسات أغلبية سكان المنطقة، وفى الوقت الذى أصبحت فيه القومية العربية والاشتراكية العربية من أمور الماضى، وتنتمى الديمقراطية إلى المستقبل البعيد على أحسن الاحتمالات، وفى الوقت نفسه فإن التوتر بين السنة والشيعة سوف يزداد فى الشرق الأوسط مسببًا مشكلات فى البلدان ذات المجتمعات المقسمة مثل البحرين، ولبنان، والسعودية العربية.

١١- من المحتمل أن تظل النظم العربية سلطوية وغير متسامحة دينيًا ومعادية للولايات المتحدة، وفى مقدمة الصفوف ستكون مصر والسعودية، فمصر قد أنتجت بعض الإصلاحات الاقتصادية البناءة ولكنها لم تستمر، وعلى العكس فإن النظام يبدو أنه يقوى قمع القلة من الليبراليين ويطرح على البلد بديلين: السلطوية التقليدية والإخوان المسلمين، والخطورة أن المصريين يوما ما سوف يختارون البديل الثانى ليس لأنهم يؤيدونهم، وإنما لأنهم قد سئموا البديل

الأول. وفى السعودية العربية تعتمد الحكومة والنخبة الملكية على استخدام دخول الطاقة الواسعة لتهدئة النداءات الداخلية للتغيير، والمشكلة أن معظم الضغوط التى يستجيبون لها تأتى من اليمين الدينى أكثر من اليسار الليبرالى، الأمر الذى جعلهم يتبنون أجندة السلطات الدينية.

١٢- وأخيراً فإن المؤسسات الإقليمية سوف تظل ضعيفة متخلفة كثيراً وراء غيرها فى أماكن أخرى، فالجامعة العربية وهى أشهر منظمة إقليمية تستبعد أقوى دولتين فى المنطقة وهما إسرائيل وإيران، فالنزاع العربى الإسرائيلى من ناحية، والتوتر بين إيران ومنظمة الدول العربية سوف يحول دون ظهور الإقليمية، كما ستظل التجارة بين دول الشرق الأوسط متواضعة، ولن يستفيد من هذا التحرير من العالم إلا القليل من المزايا للتعامل الاقتصادى العالمى رغم الحاجة الملحة لها.

وهكذا يتوقع هاس صورة قاتمة للحقبة القادمة فى الشرق الأوسط الأمر الذى يرتب على ذلك اعتباره أن أية رؤى لمنطقة، شبيهة بأوروبا، تتمتع بالسلام والرخاء والديمقراطية لن تتحقق بل إن الأكثر احتمالاً هو ظهور شرق أوسط جديد سوف يسبب ضرراً كبيراً لنفسه وللولايات المتحدة والعالم.

أخطاء وفرص السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط

عرضنا فى المقال السابق لتوقع ريتشارد هاس الرئيس الحالى للمجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية انتهاء الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط، ولتصوره لملامح الحقبة القادمة فى تاريخ المنطقة وهى الملامح التى وصفها «بعدم الجاذبية» وإن كنا نراها قاتمة إلى الحد الذى جعلته يعتقد أنها ستكون إلى جانب التطورات فى آسيا، أكبر تحدٍّ يواجه السياسة الأمريكية فى العقد القادم. ومع هذا التوقع يتصور هاس أن أمام السياسة الخارجية الأمريكية أخطاء يمكن أن ترتكبها كما أن لديها فرصًا يمكن أن تتمسك بها، وأول الأخطاء هو الاعتماد المبالغ فيه على القوة العسكرية فقد تعلمت الولايات المتحدة فى العراق وإسرائيل ولبنان، وبثمن كبير، أن القوة العسكرية ليست علاجًا لكل الأخطار، كما أن تنفيذ ضربة وقائية ضد المنشآت النووية الإيرانية لن يحقق أى خير. فمثل هذا الاستخدام للقوة سوف يزيد من راديكالية العالمين العربى والإسلامى ويحرك مزيداً من الإرهاب والنشاط المعادى لأمريكا، ويتمثل الخطأ الثانى فى الاعتماد على بروز الديمقراطية لتهدئة المنطقة، وعلى هذا فإن على الولايات المتحدة أن تستمر فى التعاون مع النظم غير الديمقراطية، فالديمقراطية ليست أيضًا إجابة على الإرهاب، أما المبادرات الأكثر فائدة فهى الأعمال الموجهة لإصلاح النظم التعليمية وتنمية الليبرالية الاقتصادية وفتح الأسواق وتشجيع الحكومات العربية على أن تتحدث بطريقة تنزع الشرعية عن الإرهاب ومؤيديه وتعالج المظالم التى تدفع الشباب إلى الانضمام إليه.

أما فيما يتعلق بالفرص التى على الولايات المتحدة أن تتمسك بها فيراها هاس فى التدخل أكثر فى شئون الشرق الأوسط بأدوات غير عسكرية، وفيما يتعلق بالعراق فإنه بالإضافة إلى إعادة توزيع القوات الأمريكية وتدريب البوليس المحلى، فإن على الولايات المتحدة أن تقيم منتدى Forum لجيران العراق الأمر الذى

يتطلب جلب كلٌ من إيران وسوريا، ففى الشرق الأوسط الجديد فإن ثمة خطر من أن تصبح سوريا مستعدة أكثر للعمل مع طهران أكثر من واشنطن رغم أنها شاركت فى التآلف الذى قادته أمريكا خلال حرب الخليج وحضرت مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وهما لفتتان توحيان أنها ربما كانت مفتوحة للتعامل مع الولايات المتحدة فى المستقبل، أما إيران فإنها مسألة أكثر صعوبة وما دام أن ضربات عسكرية ضد المواقع النووية فى إيران ستكون خطيرة والردع غير أكيد، فإن الدبلوماسية هى أفضل خيار متاح أمام واشنطن، فعلى الولايات المتحدة أن تفتح بدون شروط مسبقة محادثات شاملة تعالج برنامج إيران النووى وتأييدها للإرهاب والميليشيات الأجنبية فإيران يجب أن يقدم لها مجموعة دوافع اقتصادية وسياسية وأمنية، ويجب أن يسمح لها بمستوى عالٍ من تخصيب اليورانيوم مادام أنها قبلت مستوى عالياً من التفتيش.

ويضيف هاس إلى الفرص المتاحة أمام السياسة الأمريكية إحياء الدبلوماسية فى الصراع العربى الإسرائيلى، والهدف من ذلك ليس جذب الأطراف إلى كامب ديفيد أو أى مكان آخر ولكن البدء فى خلق الظروف التى تستطيع فى ظلها الشروع فى دبلوماسية تشكل عناصر التسوية النهائية بما فى ذلك خلق دولة فلسطينية تقوم على أساس حدود ١٩٦٧، وبشكل متماسك مع هذا الأسلوب فإن على الولايات المتحدة أن تتحدث مع الرسميين فى حماس مثلما فعلت مع قادة شين فين. مثل هذه التنازلات يجب أن لا ينظر إليها كمكافأة للعمليات الإرهابية وإنما كأدوات لديها إمكانية لجعل السلوك متمشياً مع السياسة الأمريكية. ويستخلص هاس أن تفادى هذه الأخطاء والإمساك بهذه الفرص سوف يساعد ولكن من المهم إدراك أنه ليس هناك حلول سهلة أو سريعة للمشكلات التى تفرضها الحقبة الجديدة، فالشرق الأوسط فى تقديره سوف يظل جزءاً متعباً،

ومتعبًا من العالم لحقب قادمة بشكل يجعلنا ننظر بالحنين إلى الشرق الأوسط القديم.

وفى تصورنا أن ريتشارد هاس فى تحليله للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط قد وضع يده على أهم أخطاء السياسة الأمريكية وهو الاعتماد على القوة العسكرية الأمر الذى قادها إلى الحرب على العراق ومن ثم إلى مأزقها التاريخى، وكذلك فى إهمالها النزاع فى الشرق الأوسط، ويبقى التساؤل عما إذا كانت السياسة الأمريكية سوف تتفادى هذه الأخطاء، وهو أمر نراه يعتمد على المدى القصير على العامين المتبقيين للإدارة الأمريكية الحالية وعلى التفاعلات التى تجرى داخلها وبين التيارات التى تدعو إلى إعادة النظر فى أدوات السياسة الأمريكية وتقييمها فى ضوء خبرات السنوات الماضية والفشل الذى حققته على كل الجبهات تقريباً، وبين التيارات التى مازالت متمسكة بالمفاهيم والإستراتيجيات التى اتبعتها فى السنوات الماضية، وسوف تعتمد فى المدى المتوسط على طبيعة الإدارة التى سوف ترث إدارة بوش الحالية، سواء أكانت جمهورية أم ديمقراطية، وعلى السياسات والمفاهيم التى ستواجه بها ركام المشكلات والقضايا التى خلقتها الإدارة الحالية.

الشرق الأوسط وأمريكا بعد الحرب على العراق

استعرضنا فى مقالين سابقين الرؤية التى طرحها الخبير الإستراتيجى ريتشارد هاس وتسجيله لانتهاء الحقبة الأمريكية فى الشرق الأوسط وأسبابها، وعن تصوره لمعالم الحقبة القادمة والشرق الأوسط الجديد، وقد أثارت هذه الرؤية الاهتمام فى الولايات المتحدة وخارجها لما تضمنته من صورة متشائمة عن الشرق الأوسط وما ينتظره من أوضاع، الأمر الذى دفع مجلة دير شبيجل الألمانية هذا الشهر أن تجرى حواراً معه حول السنوات الخطيرة القادمة فى الشرق الأوسط، وكذا حول أصول الإدارة الأمريكية الحالية وما ينتظره العالم منها فى الفترة المتبقية لها، وعن تأثير الحرب على العراق على مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية.

وبداءة يضع هاس إطاراً عامًا للسياسة الخارجية الأمريكية وما يواجهها من تحديات معتبراً أنه لا يتذكر أن الولايات المتحدة قد واجهت مثل هذه التحديات والصعاب، فخلال الحرب الباردة واجهت الولايات المتحدة تحديًا واحداً كان أعظم من أى تحدٍّ تواجهه اليوم، ولكنه لا يتذكر وقتًا واجهت فيه الولايات المتحدة مثل هذه التحديات فى وقت تتوسع فيه عسكريًا بشكل متزايد، وهى مقسمة سياسيًا، وهى تتمدد أيضًا، اقتصاديًا وهناك قدر كبير من العداء لأمريكا فى العالم، وهذا يمثل مزيجًا سيئًا جداً، ويشير هاس من خلال خبرة الولايات المتحدة الأساسية فى العراق إلى أن القوى العسكرية ليست علاجًا لكل المشكلات، فأى خيار يعتمد بشكل كبير على القوة ليس خياراً واقعيًا لأن الجيش الوحيد الذى تمتلكه مشغول الآن.

أما الخيار الآخر وهو الدبلوماسية، فإن هاس مستعد لأن ترتبط الولايات المتحدة دبلوماسيًا وبشكل مباشر مع إيران وكوريا وبشكل جوهرى تقدم لهم مزيجًا من الفوائد السياسية والاقتصادية والأمنية فى مقابل صفقة تتطلب تغيرات فى سلوكهم، فالتاريخ يوحى بأن العزلة تقوى من جانب المتشددين.

ويعود ريتشارد هاس إلى تصوره للشرق الأوسط الجديد ولا يوافق على التصور الذى طرحته وزيرة الخارجية الأمريكية من أن شرق أوسط رائع جديد سوف يخرج من آلام العنف الجارى، أما الفترة التى سيستغرقها الشرق الأوسط الجديد الذى يتصوره فهو يراها ما بين ٥ إلي ٥٠ عاماً ولكنها ستكون فترة صعبة بشكل لا يصدق وبشكل سيمثل، بالإضافة إلى ديناميكية آسيا، التحديات الأولى للسياسة الخارجية الأمريكية.

أما عن الوضع فى العراق فإن ريتشارد هاس، شأنه شأن هنرى كيسنجر مؤخراً، لا يرى إمكانية النصر فيه بأى معنى من المعانى، وما على الولايات المتحدة أن تفعله هو أن تبحث عن طريقة للحد من الخسائر والتكاليف ومحاولة التقدم على جبهات أخرى فى المنطقة ومحاولة الحد من انتشار آثار الوضع فى العراق.

ويتصور ريتشارد هاس أن لجنة بيكر هاملتون قد تقدم للإدارة فرصة لتغيير المسار فى العراق، ويعتقد أن الكثيرين من الناس فى الإدارة وحولها استخلصوا أن ستة أو تسعة شهور من السياسة نفسها لن تؤدى بنا إلى أى طريق، وعن تأثير الحرب على العراق على التفكير والعقلية الأمريكية وعن شكوك الأمريكيين فى القوة العسكرية والأخلاقية للأمة الأمريكية، يعتقد هاس أن الخسائر البشرية التى تحملتها الولايات المتحدة فى العراق ما بين ٣٠٠٠ فقدوا حياتهم، و١٥,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ من الجرحى، وملايين البلايين من الدولارات، كل هذا كان ممزقاً على عدة مستويات، ولهذا فهو يعتقد أنه من الممكن أن هذا الجيل من الأمريكيين سوف يتأثر بالعراق، كما تأثر الجيل السابق بفيتنام.

وهكذا يواصل ريتشارد هاس ويؤكد رؤيته عن الشرق الأوسط فى الحقبة أو الحقب القادمة حيث لن تتحقق التوقعات عن شرق أوسط مزدهر، ديمقراطى، يسوده السلام وحيث لا عملية سلام قابلة للحياة بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى المستقبل، وحيث إيران ستصبح دولة قوية فى الشرق الأوسط وكنموذج

كلاسيكى على القوة الإمبريالية، وسوف تظهر الميلشيات عبر المنطقة وسوف ينمو الإرهاب وتتعقد أدواته، وسيزداد التوتر بين السنة والشيعة مبديًا مشكلات المجتمعات المقسمة، وسوف يملأ الإسلام السياسى الفراغ السياسى والثقافى، وفى أفضل الظروف سوف يظل العراق فى حالة اضطراب لسنوات قادمة بحكومة مركزية ضعيفة ومجتمع مقسم وعنف طائفى وفى أسوأ الحالات سوف يصبح دولة فاشلة يسودها الحرب الأهلية التى تجذب إليها الدول المجاورة.

ولكن رغم أن معطيات الواقع قد تؤيد ما ذهب إليه هاس عن صورة الشرق الأوسط القادمة إلا أنه فى تصورنا أن جهداً دبلوماسياً جاداً ومنسقاً إقليمياً ودولياً يمكن ألا يجعل عناصر هذه الصورة قدراً نهائياً، ولعل قضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى بأهميتها وانعكاساتها على كل قضايا المنطقة يمكن أن تكون فى صدر القضايا التى تعبأ لها الجهود من أجل إحياء عملية السلام وحشد الجهود وراء المبادرات الجادة مثل تلك التى أطلقتها ثلاث دول أوروبية رئيسة وهى فرنسا، وإيطاليا وإسبانيا ودعوتها إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط.

وأخيراً فإن من أهم ما يلفت النظر فى مقارنة هاس لقضايا الشرق الأوسط هو بعدها الأمريكى فقد نبه إلى تأثير حرب العراق على التفكير والعقلية الأمريكية وتوقعه أن تسود «أعراض العراق» Iraq Syndrome الأجيال الأمريكية القادمة مثلما سادت أعراض فيتنام الجيل الماضى وهو ما يعنى حذر وتردد السياسة الأمريكية فى استخدام القوة العسكرية والتورط فيها.

تاريخيًا، فإن انفراد قوة واحدة وسيطرتها عالميًا، كان يمثل دعوة من القوى الأخرى إلى تحدى هذا الوضع والعمل على تغييره إما بالحلول محلها أو بمشاركتها النفوذ والمكانة. ومنذ نهاية الحرب الباردة والعالم وقواه تعيش عصر القطبية الثنائية، برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأولى والوحيدة فى العالم. وعلى الرغم من أن المؤرخين والمحللين والدبلوماسيين قد ظلوا خلال حقبة التسعينات يتجادلون حول طبيعة النظام الدولى المقبل، وهل سيكون أحاديًا أم ثنائيًا أم متعدد الأقطاب، إلا أن التسعينات قد انتهت بتأكيد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الأولى والوحيدة فى العالم وذلك بفعل ما أبدت من امتلاكها من عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مجتمعة بشكل لا يتحقق لأى من القوى الأخرى، ومع هذه النتيجة توقع البعض أن يستمر هذا الوضع عدة عقود قادمة تظل فيها الولايات المتحدة تتمتع بهذه المكانة. غير أنه رغم هذا الاعتقاد السائد، فإن قوى دولية لم ترتح لهذا الوضع وبدأ حكم التاريخ يسرى من حيث العمل على تغيير هذا الوضع والدعوة إلى عالم متعدد الأقطاب والمراكز. وقد بدا هذا من قوى أوروبية، وخاصة فرنسا، وقوى أوروآسيوية مثل روسيا والصين كما برزت الهند مؤخراً كقوة صاعدة تساهم فى التنافس والالتحاق بنادى القوى الكبرى وبدورها فى قيادة العالم.

فى خلال هذا ورغم المكانة الأمريكية، إلا أن القوة الأمريكية مرت بخبرات صعبة فى ممارسة قوتها، فإن مجموعة القوى التى تنادى بعالم متعدد الأقطاب لم تكتف بالدعوة إلى هذا النظام وإنما مارست هذا التعبير بالفعل من خلال مواقف اختلفت فيها مع سياسات الولايات المتحدة حول قضايا إقليمية ودولية، غير أن أخطر ما واجه القوة الأمريكية هو عجزها عن أن تترجم ممارستها لهذه

القوة وخاصة فى شكلها العسكرى إلى نجاحات سياسية، وثبت خطأ كثير من الافتراضات والمفاهيم التى قامت عليها قراراتها الكبرى.

واستخلص العديد من المؤرخين والمحللين الأمريكيين خطأ السياسات الانفرادية الأمريكية ودعوا إلى سياسة بديلة تقوم على بناء مؤسسات دولية والتعاون والتنسيق مع القوى الأخرى فى العالم.

وقد كان الشرق الأوسط فى مركز الاهتمام الأمريكى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبحت المنطقة ساحة للحرب الباردة والتنافس بين القوتين، وقد ساهم هذا من ناحية فى تعقيد قضايا المنطقة، ومن ناحية أخرى أتاح لبعض قوى المنطقة مساحة من حرية الحركة والمناورة.

ومنذ نهاية الحرب الباردة انفردت الولايات المتحدة بالمنطقة وخاصة بعد عملية تحرير الكويت الأمر الذى بدأ يرسخ الوجود الأمريكى فى المنطقة، كما كان لحرب الخليج الثانية آثارها السلبية على النظام الإقليمى العربى وانقساماته.

واليوم تشهد منطقة الشرق الأوسط ثلاث أزمات كبرى: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، والوضع فى العراق، ثم المواجهة الأمريكية الإيرانية حول البرنامج الإيرانى النووى.

ففيما يتعلق بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فقد انفردت الدبلوماسية الأمريكية على مدى العشرين عاماً الماضية بجهود تحقيق تسوية للصراع، إلا أنها لم تنته إلى تسوية مقبولة وازداد الوضع تعقيداً وجموداً، الأمر الذى دفع مسئول عربى هو الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى أن يعلن موت عملية السلام، وكان يعنى بذلك فشل الجهود التى بذلت لتحقيق تسوية مقبولة، كان يعنى بذلك أيضًا أهمية البحث عن بدائل جديدة لتناول الصراع ومنها التوجه إلى مجلس الأمن غير أن ثمة مراقبين عرب يشككون فى جدوى هذا الاتجاه، وفى مجال البحث عن بدائل أخرى. ثمة تفكير فى دور أوروبى مستفيدين فى ذلك من بروز الدور الأوروبى فى الأزمة اللبنانية وإمكان امتداد ذلك إلى الصراع

الفلسطينى الإسرائيلى، وربما الوضع الإسرائيلى السورى، غير أن الاعتماد على الدور الأوروبى يتوقف على أن يحقق الأوروبيون رؤيةً وموقفًا موحداً فضلاً عن الإرادة السياسية لدور مستقل وفاعل.

أما البديل الآخر، فهو عقد مؤتمر دولى على نمط مؤتمر مدريد ١٩٩١، وهو المؤتمر الذى يوسع قاعدة المشاركة الدولية فى البحث عن حل، وارتباط القوى الدولية بهذا الجهد وبشكل يعيد فيه المجتمع الدولى وقواه الرئيسة تأكيد قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بالصراع الفلسطينى الإسرائيلى ووضع آليات وجداول زمنية لتنفيذه، إلا أن الاتجاه لعقد مؤتمر دولى قد يواجه باعتراضات أمريكية فضلاً عن اعتراضات إسرائيلية.

أما الوضع فى العراق، فإنه من الواضح أنه قد انتهى إلى مأزق للسياسة الخارجية الأمريكية، وأصبح البحث الآن عن مخرج أمريكى مشرف من العراق، ومن المعانى ذات الدلالة فى الحرب الأمريكية على العراق، ثبوت خطأ العديد من الافتراضات والمفاهيم التى. وجهت هذه الحرب، فالعراق الذى تصورت الولايات المتحدة أنه سيكون أنموذجًا للديمقراطية فى العالم العربى انتهى إلى وضع أقرب إلى الحرب الأهلية، والخيار الآن هو إما انسحاب أمريكى يضع الطوائف والأحزاب العراقية أمام مسئوليتها، ويجرد القوى المتمردة من حجة مقاومة الاحتلال، أو العمل الذى يتوازى فيه بناء جيش عراقى قادر على فرض الأمن الداخلى، وعملية سياسية تجمع بين القوى العراقية المختلفة وتحقق توافقًا داخليًا يسمح بالاستقرار والتطور السلمى.

أما القضية الثالثة فهى المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران حول البرنامج النووى الإيرانى وهى مواجهة تحمل أخطار العمل العسكرى ضد إيران، وهو تطور إذا حدث سيكون له تداعيات كارثية على منطقة الشرق الأوسط بمجملها، والأمل معقود على العملية الدبلوماسية ونتصور أن إيران ستظل متمسكة بحقها فى تخصيب اليورانيوم، فى إطار تأكيداتها أن هذا البرنامج مخصص فقط

للأغراض السلمية، ونتصور أن هذا الاتجاه سيتعزز إذا ما حصلت إيران على ضمانات أمنية، وحوافز اقتصادية وتكنولوجية، وانتفى الشعور بأن الولايات المتحدة تستهدف تغيير النظام.

وكما سبق أن أشرنا فإن منطقة الشرق الأوسط ستكون من المناطق الأكثر تأثراً بالاتجاه الذى سيأخذه النزاع حول البرنامج النووى الإيرانى، ومن هنا تصورنا أن دول المنطقة كان يجب أن تشارك فى العملية الدبلوماسية ويكون لها دور فيها على نمط المجموعة السداسية التى تعالج الأزمة النووية مع كوريا الشمالية.

إن مشكلات وصراعات الشرق الأوسط هى من التعقيد بشكل نتصور معه أن حلولاً حقيقية ودائمة لها لن تتحقق إلا فى إطار بناء نظام للأمن الإقليمى تشترك فيه القوى الإقليمية بما فيها إيران، وتركيا، وإسرائيل، وهو نظام من شأنه أن يضع الترتيبات والضمانات والآليات الأمنية التى تلبى احتياجات الأطراف المختلفة.

فى الأزمة النووية الإيرانية

على الرغم مما يبدو أن أزمة الملف النووى الإيرانى هى مواجهة مباشرة بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة والغرب من ناحية أخرى، فإن تداعيات هذه الأزمة، وخاصة إذا ما وصلت إلى مرحلة المواجهة الساخنة، سوف تكون مدمرة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وقد تتعدى ما قد شهدته هذه المنطقة من انفجارات. لذلك يبدو مستغربًا ضعف الاهتمام العربى الذى لا يتفق مع خطورة الموقف وتداعياته.

وعلى مستوى تفهم الدوافع والمفاهيم والتصورات التى تكمن بوجه خاص وراء الموقف الأمريكى وغيره من القوى المؤثرة سوف نجد أن ثمة عاملين يتجاذبان السياسية الأمريكية فى تناولها لهذه الأزمة، **العامل الأول** هو ما تتصوره الولايات المتحدة من أخطار عدم التحكم فى إمكانية توصل إيران إلي تملك سلاح نووى، وهى الأخطار التى لخصها أحد الخبراء الإستراتيجيين الأمريكيين، وهو Kenneth Pollack فى شهادته أمام مجلس النواب الأمريكى فى خطرين الأول؛ وهو **الخطر المباشر**، أن امتلاك إيران للرادع النووى سوف يجعلها تشعر أنها لم تعد معرضة للخطر Vulnerable من أى انتقام عسكرى تقليدى، وعلى هذا فهى تستطيع أن تعود إلى السياسات العدوانية والسياسة الخارجية المقاومة للوضع الراهن التى اتبعتها فى أوائل التسعينات، وعلى هذا فإن التخوف ليس من أن إيران سوف تستخدم فجأة السلاح ضد السعودية أو إسرائيل أو بلد آخر، أو حتى سوف تعطى هذه الأسلحة للإرهابيين، ولكن لأن أكثر العناصر تطرفًا فى القيادة الإيرانية لن يقيده أى خوف من انتقام عسكرى على أى أعمال إرهابية أو تخريبية أو أى شكل من أشكال الحرب الخفية.

أما الخطر الثانى فهو ما قد يؤدى إليه التطور النووى الإيرانى من مزيد من انتشار الأسلحة النووية فى المنطقة والعالم، فإذا عبرت إيران العتبة النووية، فإن

بلدانًا أخرى فى الشرق الأوسط وخاصة المملكة العربية السعودية قد تقرر أن تسلك الطريق نفسها لردع هجوم إيرانى سواء أكان ذلك علناً أمر سرًا.

أما العامل المقابل الذى يتجاذب السياسة الأمريكية وترى الأزمة فى ضوئه فهو تقديرها للأوراق التى تمتلكها إيران، ومن أكثر هذه الأوراق تأثيراً هو الدور الذى يمكن أن تلعبه إيران فى العراق فأكثر ما يهدد السياسة الأمريكية فى العراق هو أن تقرر إيران أن تحارب بنشاط الجهود الأمريكية لإعادة البناء فى العراق، وهو أمر قد يكون له نتائجه المدمرة فى ضوء مدى النفوذ والتواجد اللذين تمتلكهما إيران فى العراق، وعلى الرغم من الموقف الإيرانى غير المناهض حتى الآن، وهو الموقف الذى بدا فى السياسة الإيرانية تجاه العملية السياسية فى العراق مثل تشكيل مجلس الحكم الانتقالى، والحكومة الانتقالية، وقانون الإدارة الدولية العراقية، ثم انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية، فالدستور الدائم ثم الانتخابات التشريعية الأخيرة، على الرغم من هذا فإن التحديات التى تواجهها الولايات المتحدة ضخمة، فإذا ما قررت إيران أن تتحول ضد الولايات المتحدة، فإن هذه التحديات سوف تتزايد بشكل جذرى وربما بصورة لا يمكن التغلب عليها، وإذا كان موقف إيران غير المناهض فى صالح الولايات المتحدة، فإن إيران أيضًا تحتاج للولايات المتحدة لكى تضمن ألا تنزلق العراق، وقبلها أفغانستان، إلى الفوضى وعلى هذا فإن إيران لديها كل الدوافع للاستمرار فى تأييد الجهود الأمريكية فى العراق مادامت هذه الجهود تتجه إلى بناء عراق مستقر متعدد ومستقل.

وفى نطاق ما تمتلكه إيران من أوراق؛ يبدو الموقف الروسى والصينى، وبوجه خاص فيما يتعلق بإحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن أساسًا، وقد ازداد موقف الدولتين تعقيداً، فبعد أن كانا يعارضان بوضوح إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن، فإن هذا الموقف أصبح أقل وضوحًا وبدأت اللهجة الروسية تتصاعد تجاه إيران، خاصة بعد ما أبدته إيران من تشدد وعودة إلى ما كانت قد أوقفته من تخصيب الوقود النووى، فضلاً عن بياناتها المثيرة ضد إسرائيل، ورغم

هذا فإن كلاً من روسيا والصين، لاعتبارات معروفة، تتعلق بمصالحهما الاقتصادية والتجارية مع إيران (فالصين تحتاج لبترول إيران، وروسيا تكسب البلايين من تعاونها النووى معها)، لا تزالان تدعوان إلى الحذر وعدم الاندفاع وتحذران من أخطاء فى التعامل مع الأزمة الإيرانية، ورغم موافقتهما على دعوة الوكالة الدولية للطاقة للانعقاد للنظر فى الأزمة الإيرانية وربما يتقرر إحالة الملف إلى مجلس الأمن، فإننا لا نتصور أن روسيا والصين سوف توافقان على قرار يدعو إلى فرض عقوبات على إيران، مع ملاحظة ما يلاحظه المراقبون من أن الولايات المتحدة وأوروبا لا تطلبان من مجلس الأمن فرض عقوبات الآن، ولكن ما تطلبانه هو إصدار بيان أو قرار يدعم سلطة وكالة الطاقة الذرية ويرسل إلى إيران رسالة موحدة بأن طريقها الراهن خطير وغير مقبول، وهو ما سوف تجد إيران أنه من الصعب تجاهله خاصة إذا أيدت روسيا، التى كانت شريكتها فى التكنولوچيا النووية فى الماضى، بنشاط مثل هذه الرسالة.

وهكذا تتشابك وتتعقد القضايا والدوافع والاعتبارات التى تتحكم فى الأزمة النووية الإيرانية، وهى الأزمة التى ذكرنا فى صدر المقال خطورة تداعياتها على المنطقة بحيث تتطلب دوراً عربيًا واهتماماً على مستوى هذه الأخطار، وهو الدور والاهتمام الذى يمكن أن ينطلق من الدعوة المصرية والعربية إلى جعل منطقة الشرق الأوسط فى مجملها خالية من أسلحة الدمار الشامل.

عندما امتلكت الولايات المتحدة القنبلة الذرية عام ١٩٤٥ واستخدمتها فى المرحلة الأخيرة للحرب العالمية الثانية ضد اليابان، خلقت بذلك واقعًا دوليًا فى علاقات وتوازنات القوى فى العالم، وعلى الرغم من أن الزعيم السوفيتى ستالين قد استهان فى البداية بامتلاك الولايات المتحدة للقنبلة الذرية إلا أنه فى الواقع قد جند طاقات الاتحاد السوفيتى لصنع القنبلة الذرية عام ١٩٤٧ ثم القنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣ . ومنذ هذا التاريخ والقوتان العظميان حينئذ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، فى سباق للتسلح ليس فقط فى قواهم التقليدية بل فى القوى الإستراتيجية وأنظمة الصواريخ النووية. وهى الحقيقة التى ظلت تمثل جوهر علاقاتهما وتنافسهما على المستوى الدولى، وتطورت مفاهيم «الردع النووى» Nuclear Deterrence و«الدمار المتبادل المؤكد» Mutual Assured Destruction وكان هذا الوضع المتبادل هو الذى ضمن أن لا يتحول الصراع بين القوتين إلى مواجهة ساخنة. وحتى بداية الستينات كان الميزان العسكرى الإستراتيجى يميل فى صالح الولايات المتحدة وكان من الواضح أن ثمة فجوة بين القوتين وهو الوضع الذى دفع بالزعيم السوفيتى خروشوف إلى اختلاق أزمة الصواريخ الكوبية بتثبيت صواريخ فى كوبا وعلى مقربة مائة ميل من الولايات المتحدة واعتبر أنه بضربة واحدة سوف يستطيع أن يسد الفجوة فى التسلح الإستراتيجى مع الولايات المتحدة. غير أن أزمة الصواريخ الكوبية والتى وضعت القوتين على حافة المواجهة قد أدت إلى تطورات إيجابية فيما يتعلق بإجراءات الحد من التسلح الإستراتيجى ومنع الانتشار النووى، فبعد الأزمة شرعت القوتان فى مفاوضات وتوصلت إلى اتفاقيتين مهمتين، كانت الأولى عام ١٩٦٣ حين توصلا إلى اتفاقية الحظر الجزئى للتجارب النووية، Partial Pan of Nuclear Tests أما الاتفاقية الثانية فكانت عام ١٩٦٨ وهى الاتفاقية الشهيرة حول منع

الانتشار النووى Nuclear Non Proliferation Treaty، غير أن هذا التطور لم يمنع القادة السوفيت من أن يتأملوا خبرة أزمة الصواريخ، واضطرارهم إلى سحب الصواريخ فى وضع بدا مهيناً وأن يعلنوا أن هذا لن يتكرر أبداً Never Again وشرعوا، فى ظل قيادة برچينيف الجديدة، فى العمل على سد الفجوة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، حتى توصلوا مع نهاية الستينات إلى تحقيق إنجازهم التاريخى بالتوصل إلى حالة التعادل الإستراتيچى Strategic Parity مع الولايات المتحدة بتطويرهم لقدرات الصواريخ العابرة للقارات، وهو التطور الذى بدأ معه، حتى فى ظل إدارة چونسون، الإعداد لمحادثات الحد من الأسلحة الإستراتيچية SALT بيد أن التطور الهام فى الفكر الإستراتيچى الأمريكى قد حدث مع مجىء إدارة نيكسون - كيسنجر التي اعتبرت أن «هيكل العلاقات الدولية قد تغير» وهو المفهوم الذى أدى إلى سياسة «الوفاق» الجديدة والتى كانت فى جوهرها محاولة لإعادة ترتيب العلاقات بين القوتين وبدء سلسلة من لقاءات القمة بين القوتين كان الحد من التسلح الإستراتيچى بين القوتين أهم أهدافها الأمر الذى أنتج اتفاقية سولت الأولى SALT فى قمة موسكو عام ١٩٧٢، ثم سولت الثانية SALT، فى قمة واشنطون عام ١٩٧٣، ثم تابعت إدارة كارتر هذا الاتجاه بالتوصل عام ١٩٧٨ إلى اتفاقية سولت الثالثة، وهكذا توحى خبرة العلاقات الأمريكية السوفيتية أن التوصل إلى حالة التوازن والتعادل النووى والإستراتيچى هى التى منعت الصراع والتنافس بين القوتين من أن يتحول إلى مواجهة ساخنة، وخلقت ما أصبح يعرف «بالسلام النووى» وكان دافعًا للقوتين إلى التوصل إلى إجراءات واتفاقيات للحد من ترسانتهما النووية بل وإلى الدخول فيما أصبح يعرف بالوفاق الدولى، وتبنى إعلانات للمبادئ تحكم علاقاتهما الدولية.

إلى جانب خبرة العلاقات السوفيتية الأمريكية، ثمة خبرة جديدة تتحقق فى شبه القارة الهندية وشرق آسيا وبين قواها الثلاث: الصين، والهند، وباكستان، فمن المفارقات أن يؤدى تحول الهند وباكستان إلى قوتين نوويتين إلى توليد الثقة

للتفاوض الجاد حول المشكلات التى كانت تفرقهما، وأن يتم التوصل بين الصين والهند حول مشكلة الحدود التى أدت إلى صدام مسلح بينهما عام ١٩٦٢، وأن تتوصل الهند وباكستان إلى تسوية مؤقتة Modas Vivndi حول مشكلة كشمير.

فهل تتكرر هذه الخبرة فى الشرق الأوسط إذا ما فكر العرب جدياً أن يصبحوا قوة نووية فى الشرق الأوسط الأمر الذى يدفع إسرائيل، فضلاً عن وقف غطرستها وعربدتها، وشعورها بالهيمنة فى المنطقة، إلى إعادة النظر فى رفضها الانضمام إلى اتفاقية منع الانتشار والقبول بالدخول فى مفاوضات جادة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؟

إننا ندرك وجهة نظر الخبراء الذين لا يحبذون أن يلجأ العرب إلى الخيار النووى وأن من الأفضل أن يركزوا على تجريد إسرائيل مما حققته من وضع نووى من خلال العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى.

غير أن المعضلة فى هذا أن إسرائيل لن تقبل، أمام احتكارها السلاح النووى فضلاً عن تأييد الولايات المتحدة والمجتمع الدولى لها (راجع الموقف الأخير فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء الاقتراح العربى) أن تتخلى عن برنامجها النووى.

على أية حال يفتح هذا الجدل الباب أمام العرب أن ينظروا بجدية فى بناء وتطوير قدراتهم العلمية والتقنية، وتفعيل المؤسسات العلمية مثل المجلس العلمى العربى المشترك لاستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية، والمضى قدماً فيما أعلنه الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤخراً عن تشكيل لجنة عربية للبحث فى تعاون عربى مشترك على صعيد التكنولوجيا النووية، فضلاً عن استعادة الخبرات العلمية العربية التى هاجرت للخارج وتهيئة الظروف والبيئة المشجعة للكفاءات العربية التى مازالت موجودة رغم ما يواجهها من إحباطات.

الديمقراطية فى العلاقات العربية الأمريكية

على الرغم من تبشير الولايات المتحدة بالديمقراطية وأنها تجىء بالسلام والرخاء وأن الديمقراطية والدعوة إليها تمثل مبدأ مهماً فى سياستها الخارجية على الأقل منذ مبادئ ويلسون، وأنها حاربت حربين عالميتين ضد نظم فاشية ونازية تعادى الديمقراطية، وحرباً باردة طويلة كانت تعتبرها حربًا بين الحرية والعبودية، على الرغم من هذا فإن الولايات المتحدة لم يعرف عنها اهتمامها ودعوتها إلى الديمقراطية فى العالم العربى والشرق الأوسط، بل إنها متهمة بأنها دعمت نظماً ديكتاتورية وشمولية فى المنطقة مراعاة لاعتبارات إستراتيجية وخاصة خلال منافستها مع الاتحاد السوفيتى.

غير أن مكانة الديمقراطية فى السياسة الخارجية الأمريكية وبشكل خاص فى العالم العربى قد اكتسبت بعداً وتركيزاً جديداً فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وما تعرض له الأمن الأمريكى من أضرار غير مسبوقة، وفى تفسير هذا الحدث انتهى الفكر السياسى الأمريكى إلى أن العناصر التى ارتكبته جاءت من مجتمعات غابت عنها الديمقراطية وافتقرت إلى حقها فى أن تكون لها صوت فى اختيار حكامها، واستخلص هذا الفكر أنه لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه يتعين بناء ديمقراطيات صالحة لا تولد العنف ونقله إلى مجتمعات خارجية. ولذلك أصبحت الدعوة إلى الديمقراطية فى البلدان العربية أحد محاور السياسة الخارجية الأمريكية وأحد عناصر إستراتيجيتها للأمن القومى وبشكل لم تعد الديمقراطية شأناً داخليًا بل أصبحت تتصل بالأمن الأمريكى. ويفسر هذا سلسلة المبادرات التى صدرت عن الإدارة الأمريكية الحالية وعملت على أن تربط معها الدول الغربية كما بدا فيما صدر عن اجتماع مجموعة الثمانية فى سى إيلاند فى يونيو ٢٠٠٤ ثم بعد ذلك فى قمة إسطنبول.

وقد جاءت إثارة الولايات المتحدة لقضية الديمقراطية فى العالم العربى لكى تضيف تعقيدات جديدة إلى العلاقات العربية الأمريكية، ولم تقتصر فقط هذه التعقيدات على علاقات الولايات المتحدة مع النظم والحكومات، بل شملت أيضًا الشعوب والمجتمعات، فقد اعتقدت الحكومات أن ضغوط الولايات المتحدة من أجل الديمقراطية إنما يهدف إلى زعزعة هذه النظم وربما إلى زوالها، واعتبرت هذه النظم بأنها أدرى بأوضاع مجتمعاتها وما يضمن استقرارها، وفيما يتعلق بالديمقراطية اعتبرت النظم أنها تحققها بالمدى والتوقيتات التى لا تؤدى إلى زعزعة الاستقرار.

ومن ناحيتها ربطت الولايات المتحدة بين ما تتوقعه من خطوات الإصلاح وبناء الديمقراطية وما تقدمه من مساعدات أو علاقات اقتصادية وتجارية مثلما حدث مع تعليقها لاتفاق التجارة الحرة مع مصر، أما على مستوى الرأى العام، فعلى الرغم من أن الإصلاح وإقامة ديمقراطية حقيقية هى من المطالب الشعبية الواسعة، وأن ثمة إدراك أنه لن يتحقق تقدم أو نهضة حقيقية إلا من خلال إصلاح سياسى وديمقراطى، إلا أن الرأى العام فى البلاد العربية اعتبر أن المطالب والمبادرات الأمريكية تدخلاً فى شئونها الداخلية وأن الديمقراطية سوف تتعمق من خلال جهود وضغوط الشعوب وليس نتيجة ضغوط أو تدخل أجنبى.

والواقع أن المراقب للدعاوى والضغوط الأمريكية من أجل الديمقراطية فى العالم العربى لابد أن يلاحظ توافقها مع نمو حراك سياسى ربما لم تشهده المجتمعات العربية، وظهور حركات سياسية تجعل من الديمقراطية محور حركتها ومطالباتها، وانعقدت مؤتمرات للإصلاح وصدر عنها وثائق مثل المؤتمرات التى عقدتها مكتبة الإسكندرية فى مارس ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ وما تشكل عنها من مراصد للإصلاح لرصد ما تحقق مما دعت إليه، وكذلك مؤتمرات بيروت وصنعاء، بل إن صدى ما صدر عن المجتمع المدنى العربى والحركات السياسية فيه قد بلغ مؤتمرات

القمة العربية وهو ما انعكس فى مؤتمر قمة بيروت العربية فى مايو ٢٠٠٤ الذى دعا إلى تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة فى المجال السياسى.

ويلاحظ أن هذا الحراك السياسى الداخلى نحو الإصلاح الديمقراطى لم يقتصر على دول المشرق العربى، وانما امتد إلى منطقة الخليج وطال نظمها التقليدية حيث وجدنا خطوات فى اتجاه الإصلاح التدريجى فى دول مثل السعودية والبحرين، وقطر، والكويت.

والواقع أن هذا التزامن بين المبادرات الأمريكية وهذا الحراك السياسى الواسع الذى بدأ فى المجتمعات العربية بل فى الاستجابة النسبية للنظم نحو الإصلاح، هذا التزامن لابد أن يثير التساؤل عن دور العامل الخارجى فى قضايا الإصلاح والديمقراطية فى العالم العربى، وهل كان عاملاً مشجعاً للحركات وقوى المجتمع المدنى فى مطالباتها وضغوطها من أجل الإصلاح، وهل كان هذا العامل فى اعتبار النظم الحاكمة وهى تتحرك وتتبنى عدداً من الإجراءات الإصلاحية؟

غير أن قضية الديمقراطية لم تخل من إشكاليات بالنسبة للولايات المتحدة، وقد ثارت هذه الإشكالية عندما حقق عدداً من الحركات الإسلامية المعارضة للسياسات الأمريكية نصراً فى الانتخابات التشريعية، الأمر الذى أثار التساؤل فى الدوائر السياسية والفكرية الأمريكية عما إذا كانت الجهود الأمريكية من أجل الديمقراطية سوف تنتهى إلى تولى الحركات الإسلامية للحكم بمواقفها المعروفة من السياسات الأمريكية، هذا التساؤل هو الذى يجعل البعض يعتقد أن الولايات المتحدة وإدارتها لم تعد على حماسها الأول حول قضية الديمقراطية فى العالم العربى، وأن ثمة مراجعة لموقف الإدارة من النظم العربية حول هذه القضية، وإن كان البعض الآخر لا يزال يعتقد أن قضية الديمقراطية باعتبار أنها ترتبط بالأمن القومى الأمريكى ستظل من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأنها سوف تنعكس على علاقتها بالحكومات العربية.

نحو مبادرة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط

سبق لكاتب هذه السطور أن دعا بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٣ إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط يكون استمراراً وبناء وتطويراً لمؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، واستشهدنا أن فترات مماثلة مرت بالإقليم قد أتت بمبادرات دولية تهدف إلى وضع حل للصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فقد جاء مؤتمر مدريد ١٩٩١ بعد حرب تحرير الكويت التى قادتها الولايات المتحدة، وجاءت اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتى تضمنت اعتراقا متبادلاً فى أعقاب ونتيجة الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ومن حسن الحظ أن الأسابيع الأخيرة قد شهدت دعوة لعقد مثل هذا المؤتمر الدولى صدرت عن دول ومنظمات مثل روسيا والنمسا وفرنسا بالإضافة إلى المبادرة التى طرحتها كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وتأييد الجامعة العربية لهذه الدعوة واعتبار أنه ليس هناك بديل عنها كما تضمنها تقرير بيكر هاملتون الذى صدر فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٦، وإن كانت إسرائيل كما فعلت فى البداية مع الدعوة لمؤتمر مدريد، قد عارضت عقد مثل هذا المؤتمر غير أن هذا لا يعنى التوقف أو التراجع عن مثل هذا الجهد الدولى المطلوب، الذى يتفق كل الخبراء والعقلاء على أنه السياق الحقيقى والفعلى إذا ما أريد التوصل لاتفاق يحقق رضاء كل الأطراف.

ومن المساهمات البناءة التى صدرت مؤخراً حول النزاع العربى الإسرائيلى والتوصل إلى سلام دائم، وتضمنت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام هو التقرير الذى أصدرته مجموعة إدارة الأزمات الدولية International Crisis Group بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٠٦ بعنوان "The Arab-Israeli Conflict: To Reach a Lasting Peace" والذى انطلق من فرضية أنه رغم التطورات الكارثية المتتابعة فى الشرق الأوسط، إلا أنها تعطى دفعة جديدة للبحث عن تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى، واعتباره أن الحرب اللبنانية جاءت بمثابة جرس إيقاظ

ليقول إنه ما دامت الجذور السياسية للصراع العربى الإسرائيلى لم تعالج فسوف تظل مصدراً لا ينضب وذريعة للقمع والراديكالية وسفك الدماء فى المنطقة سواء بسواء، وأنه قد حان الوقت لإعطاء دفعة دولية لإطلاق مبادرة سلام جديدة.

وبداءة يعترف التقرير أن ثمة عقبات وأسباباً متعددة للتشكيك فى إمكانيات مثل هذه المبادرة، منها أن الكيان الفلسطينى يتعرض لتشرذم متزايد، وإسرائيل لا تبدو فى مزاج يسمح بتقديم تنازلات والإدارة الأمريكية المسكونة بالعراق وإيران لا تعطى أوهن الإشارات بإعادة النظر فى موقفها.

هذه الأوضاع هى ذاتها التى تدعو وتحث على بذل جهود دولية عاجلة خاصة وأن ثمة عناصر واعدة قائمة منها إمكانية إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية ومناداة سوريا المتكررة باستئناف المفاوضات ووجود رغبة متزايدة لدى الأنظمة العربية لتجديد عملية السلام بل وبحث إسرائيل عن بديل آخر يدفع للأمام بعد انهيار تجربتها الانفرادية من جانب واحد.

وينبه التقرير إلى أنه فى ظل غياب أى مبادرة فاعلة فإن ذلك من شأنه أن يضاعف التأثيرات السلبية، فاستمرار الصراع العربى الإسرائيلى وما يثيره من غضب إنما يغذى الحركات الجهادية المتطرفة فى العالم الإسلامى ويعمق الصراع تجاه الغرب وبالأخص تجاه الولايات المتحدة ويؤدى إلى راديكالية السكان المسلمين فى أوروبا الغربية ،وينال من سمعة الحكومات الموالية للغرب، ويعمق الانقسام الضار بين العالمين الإسلامى والغربى.

ويعتبر التقرير أن التمنع الأمريكى والإسرائيلى عن التحرك إنما يفرض على الآخرين وخاصة الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية والعالم العربى أن يتخذ خطوات للأمام مع أفكار جديدة ومبادرات لإقناع واشنطن بالعمل الآن أو على الأقل ألا تظل تلك القوى رهينة سلبيتها وجمودها. فالتحدى القائم هو فى وضع مبادرة أو مجموعة من المبادرات تكون من الجرأة بحيث تحدث تغييراً فى التصورات والحقائق الإقليمية، ومن هذه المبادرات مؤتمر يتوافق مع الذكرى الخامسة عشرة

لمؤتمر مدريد للسلام ويحضره جميع اللاعبين الحاليين من ذوى العلاقة والذى يمكن أن يشكل أبرز منصة إطلاق لمفاوضات متجددة، وهى فكرة تستحق المتابعة وإن كانت ستستغرق شهوراً لتنظيمه والوصول لاتفاق حول المشاركين فيه وشروطه ومرجعيته. ومن الأمور المرتبطة لنجاح مثل هذا المؤتمر أن تكون هناك آلية جديدة تستهدى بالدروس القديمة الجوهرية وهى الحاجة إلى تحديد الهدف النهائي مبكراً أى شكل التسوية وأهمية وجود فريق ثالث فعال لرعاية المفاوضات، وأن تكون الآلية فاصلة وجامعة لكل الفرقاء بحيث تتيح لجميع الفرقاء الذين لهم مصلحة بالمشاركة فى النتائج وأن يقدم منذ البداية أفقاً سياسياً واضحاً وكذلك وسائل ذات مصداقية للوصول إليه، بحيث يكون الهدف واضحاً بشكل لا غموض فيه، وهو الأمن والاعتراف بدولة إسرائيل ضمن حدود دولية معترف بها، وإنهاء الاحتلال للشعب الفلسطينى وقيام دولة فلسطينية ذات حدود مستقلة على أساس حدود ١٩٦٧، وأن تكون القدس الشرقية عاصمتها، وحل عادل لقضية اللاجئين واسترجاع سوريا لحدودها، ودولة لبنانية مستقلة كاملة السيادة، وأن يتم البناء فى هذا كله على الأدوات القائمة المقبولة مثل اللجنة الرباعية بعد إعطائها صفة أكثر شمولاً وإشرافاً أكبر ودوراً مساعداً أقوى والتأكد بأن اللاعبين الأوروبيين والعرب سوف يمسكون بزمام المبادرة بدلاً من انتظار استفاقة أمريكية تبدو أقل احتمالاً بشكل متزايد، مع العمل على مشاركة أكبر للدول العربية والوسيلة لتحقيق كل ذلك مبادرة جامعة الدول العربية فى بيروت ٢٠٠٢ والتى لم تستغل.

هذه هى العناصر الأساسية لتقرير «مجموعة الأزمات الدولية» وهى عناصر تتسم بالشمول والواقعية وتعبئة كل القوى الإقليمية والدولية، نحو تحقيق تسوية للصراع العربى الإسرائيلى، وتأكيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، وقد تضمن التقرير توصيات تفصيلية وجهها إلى المنظمات والحكومات يستند إليها الأطراف فى أى عملية سلام فى الشرق الأوسط، وهى:

مجلس الأمن، وأعضاء اللجنة الرباعية، والجامعة العربية، وسكرتير عام الأمم المتحدة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحكومة إسرائيل، والحكومتين السورية واللبنانية. ويدفعنا تقديرنا لشمول وموضوعية التقرير إلى أن نأمل أن يلقى اهتمام هذه الأطراف ودراستها لمقترحاته وأفكاره، والتنبه إلى الأخطار التى قد تترتب على مزيد من الانتظار وتلكؤ أطراف مثل الولايات المتحدة وإسرائيل، ودعوة للاعتماد بشكل أكثر على الآليات التى بدأت مثل الرباعية الدولية وبشكل خاص الدور الأوروبى والدول العربية ممثلة فى مبادرتها لعام ٢٠٠٢ ودعوة لإحياء وتنشيط واستثمار هذه المبادرة.

على أية حال، فرغم هذه الدعوة إلى مبادرة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط، وترحيبنا بها، فإنه يجب التذكير بحقيقة أنه لم يتوفر لمشكلة من القرارات والمبادئ الدولية والاتفاقيات والأفكار والمبادئ مثلما توفر لقضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، ولذلك يصبح الأهم هو توفر الإرادة السياسية وبشكل خاص من جانب إسرائيل باعتبارها قوة الاحتلال الذى هو أساس كل الشرور، وكذلك من جانب الولايات المتحدة ودورها الأساس فى المراحل السابقة، أو أى ترتيبات قادمة، غير أنه إذا كان التركيز على استعداد إسرائيل لتسوية عسكرية سياسية حقيقية، وعلى الولايات المتحدة لدفع هذه التسوية، فإن هذا لا يعفى الجانب الفلسطينى من مسؤولياته، وفى مقدمتها تحقيق واستقرار وحدته الوطنية وتقديم شريك فلسطينى متماسك يمتلك إرادة واستراتيجية واحدة.

أمريكا واستمرار الحرب على لبنان

منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان وآثارها التى تزداد تدميراً يومًا بعد يوم، والدعوات ترتفع فى العالم العربى، والاتحاد الأوروبى وروسيا والصين وسكرتير عام الأمم المتحدة تدعو إلى وقف فورى لإطلاق النار، إلا أن الولايات المتحدة، حتى مؤتمر روما الأخير، تعارض هذا المطلب وتصر على استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية «حتى تنضج الظروف على الأرض» لوقف هذه العمليات، والمعنى المباشر لذلك هو حتى تتمكن إسرائيل من تدمير حزب الله وتصفيته أو- كما عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية - «شل قدراته»، هذا الموقف الغريب الذى تضحى فيه الولايات المتحدة بتدمير شعب بأكمله، بل بإمكانية اتساع العمليات لما بعد لبنان ونشر الفوضى فى المنطقة بأكملها، لا نجد له تفسيراً إلا فى عدد من الدوافع والاعتبارات التى تحكم هذا السلوك الأمريكى. ويرتبط **الدافع الأول** بما تدعوه الولايات المتحدة «حربها العالمية على الإرهاب» التى أصبحت جوهر سياستها الخارجية والمعيار الذى يحكم ويوجه مواقفها من القضايا الإقليمية والدولية.ولا يخفى أن الولايات المتحدة قد أدرجت منذ البداية حزب الله ضمن قائمة المنظمات الإرهابية وأنها تتعامل معه على هذا الأساس، ومن ثم تعتبر إضعافه أو تصفيته هو جزء من حربها على الإرهاب ومنظماته، ولعل هذا هو ما يجعل العديد من الخبراء الأمريكيين ينتقدون إضفاء «العالمية» على الحرب على الإرهاب ويحذرون من تطبيقاته الخاطئة.

ويتصل **الدافع الثانى** للموقف الأمريكى بالمواجهة الأمريكية مع إيران حول برنامجها النووى، فليس خافيًا أن ما يحكم تناول الولايات المتحدة للأزمة مع إيران، وتفضيلها حتى الآن الخيار الدبلوماسى والتفاوضى، هو إدراكها لما تمتلكه إيران من أوراق تستطيع أن تستخدمها فى الإضرار بالمصالح والوجود الأمريكى فى المنطقة، من هذه الأوراق، التحالف الإيرانى مع حزب الله وإمكان استخدامه فى حالة مواجهة أمريكية إيرانية، وعلى هذا يصبح إضعاف حزب الله وإبعاده

تجريداً لإيران من ورقة تستخدمها لردع الولايات المتحدة عن هجوم عسكرى عليها، هذا الدافع نفسه ينطبق على سوريا التى تعتبر حزب الله رديفاً فى مواقفها من الولايات المتحدة وإسرائيل، وهذا ما عبر عنه چون بولتون مندوب أمريكا فى الأمم المتحدة علانية من أن الولايات المتحدة تستخدم الضربات الإسرائيلية على لبنان للضغط على إيران وسوريا. أما **الدافع الثالث** فهو يتصل برؤية الولايات المتحدة للتيار الإسلامى والقومى والراديكالية فى المنطقة، وتعتبر أنه إذا ترك حزب الله ليخرج منتصراً، أو على الأقل غير مهزوم، فإن هذا يعنى دعماً وتشجيعاً لهذا التيار والقوى التى تمثله، ومن أبرزها حركة حماس والتى تعتبر إضعاف نفوذها، بل وإبعادها عن الحكم من أهداف السياسة الأمريكية، وعلى هذا فإن وضع حزب الله بعد هذه الأزمة انتصاراً أو تراجعًا، سيكون له انعكاسه على مكانة حماس فى فلسطين ومن ثم على مسار الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، ويتصل بهذا الدافع الأخير تصور الولايات المتحدة لتأثير الوضع الذى سيخرج به حزب الله من الأزمة على النظم المعتدلة فى المنطقة فى مواجهتها مع القوى الراديكالية،وهو ما انعكس فى ردود فعل هذه النظم وانتقادها لما اعتبرته سلوكًا وخطوات غير محسوبة وغير عقلانية من حزب الله.

هذه فى تصورنا دوافع الموقف الأمريكى من تأييده استمرار العمليات العسكرية على لبنان وفى إجهاضه لما كان يتوقع من مؤتمر روما من الدعوة إلى وقف فورى للحرب، وهى دوافع تتجاوز الوضع اللبنانى وتتداخل مع قضايا إقليمية بل واستراتيجيات أمريكية عالمية، والآن، والعدوان على لبنان يدخل أسبوعه الثالث (٢ أغسطس)، وقد بات واضحًا أن الجيش الإسرائيلى لم يشل حزب الله كما توقعت أو تمنت وزيرة الخارجية الأمريكية، تحضر الوزيرة من جديد إلى المنطقة وهى تتحدث عن «تنازلات متبادلة وصعبة» وتعد لاستصدار قراراً من مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، ولكن طبعًا وفقًا للصياغات والمفاهيم الأمريكية.

واتصالاً بذلك لابد أن نتوقف عند ما دأبت وزيرة الخارجية الأمريكية على ترديده منذ بدايات الحرب من أن الولايات المتحدة لا تبغى حلولاً مؤقتة ولكنها

تتطلع إلى شرق أوسط جديد. ونتصور أن أحداً لن يختلف مع حاجة الشرق الأوسط إلى واقع جديد، ولكن الاختلاف سوف يثور بالتأكيد حول الشروط والمعالم والأسس التى سيقوم عليها هذا الشرق الأوسط الجديد، ولذلك فنحن فى حاجة لأن توضح لنا الدكتورة رايس تصورها لمقومات شرق أوسط جديد، وأن تجيب على عدد من الأسئلة الجوهرية مثل: هل سيقوم الشرق الأوسط الجديد على استمرار التأييد الأمريكى المطلق لإسرائيل وتسامحها مع قهرها اليومى للفلسطينيين واستخدام حق الفيتو لعدم إدانة هذا القهر؟ وهل ستعطى الولايات المتحدة الضوء الأخضر لرئيس الوزراء الإسرائيلى لكى يطبق سياسته الأحادية الجانب فى الضفة الغربية وبشكل يلتهم معظم الأراضى الفلسطينية وينتفى معه ما تدعو إليه الولايات المتحدة وتكرره من إقامة دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة؟ وهل ستستمر الإدارة الأمريكية فيما أسماه أستاذ مرموق مثل ستانلى هوفمان «التجاهل الفاضح» للصراع الفلسطينى الإسرائيلى منذ كامب ديفيد الثانية، ومع موت خريطة الطريق؟

وفى العراق! هل سيستمر الاحتلال الأمريكى الذى لم يحقق إلا الفوضى والدمار وانتشار الإرهاب؟ وهل ستستمر الولايات المتحدة فى التغاضى عن أخطر ما يهدد أمن المنطقة وهو البرنامج النووى الإسرائيلى وإخلاله الخطير بموازين القوى فى المنطقة وفى تناقض واضح مع السياسة الأمريكية حول منع الانتشار النووى، ومع مواجهتها مع إيران حول برنامجها النووى بما يجسد سياسة الكيل بمكيالين، وهى أخطر ما يهدد المصداقية والصورة الأمريكية فى المنطقة؟

هذه هى الأسئلة الجوهرية التى سوف تحدد الإجابة عليها ما إذا كانت الولايات المتحدة تريد حقًا شرق أوسط جديداً وهو ما نعتبر أن تحقيقه يحتاج إلى مراجعة جذرية للسياسة الأمريكية فى المنطقة، وتغييراً فى العقلية وتحولاً فى السياسات التى لم تحقق حتى الآن إلا «الفوضى الهدامة»، وعدم الاستقرار فى المنطقة، والاستياء بل والكراهية للسياسات الأمريكية، وأن تدرك - كما طالب الأستاذان المرموقان جون ميرشهايمر، وستفين والت - أن مصلحتها القومية ليست متطابقة مع المصلحة الإسرائيلية.

وسط الأزمة: هل تأخرت الدبلوماسية الدولية؟

رغم أن جوهر الدبلوماسية الفعالة هو العمل من أجل منع النزاعات والحروب وخلق الظروف والعلاقات التى تمكن للسلام بين الأمم والتغلب على العوامل التى تقود إلى المواجهات والصدام المسلح، إلا أنه فى بعض الحالات تعجز الدبلوماسية عن ذلك، وتسود قوى الحرب قوى السلام، وتندلع المواجهات، غير أن هذا لا يعنى استسلاماً للدبلوماسية وأدواتها، أو انتهاء لدورها أو تخليها عن رسالتها فى دعم وبناء السلام، ولكنه يعنى بدء مرحلة جديدة من مراحل عملها ورسالتها وإن كانت مرحلة أكثر صعوبة ودقة، بل وتتطلب جهداً وإصراراً وتماسكاً أكثر، وذلك من أجل احتواء الحرب والصدام والعمل على وقفه وعدم توسعه أو امتداده، ويزداد هذا الطلب على الدبلوماسية والحاجة إليها إذا كان الصدام يقع فى منطقة تتشابك وتتعقد فيها القضايا وتحفل بالصراعات والأوضاع المتفاقمة مثل منطقة الشرق الأوسط. ويمثل الموقف المتفجر الحالى فى المنطقة أنموذجًا على ذلك وعلى الحاجة إلى الدبلوماسية وجهد دولى مكثف للتعامل معه واحتوائه، فالجميع يعلم النتائج المدمرة التى يمكن أن تنشأ إذا ما ترك هذا الموقف دون أن يحصر، ودون أن يتحقق وقف فورى لإطلاق النار؛ وهو ما أدركته مصر وطالبت به دون شروط مسبقة خاصة إذا ما كانت شروطًا تعجيزية كتلك التى تطالب بها إسرائيل.

ونركز الآن على الدبلوماسية الدولية وأدوار الأمم المتحدة والقوى الكبرى. ونقطة البداية غير المشجعة فى الدبلوماسية الدولية، كانت استخدام الولايات المتحدة للفيتو فى منع مجلس الأمن من إدانة الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين، وهو ما كان يعنى رسالة لإسرائيل بإمكان استمرار اعتداءاتها، وحقيقة أن الأمم المتحدة قد بعثت وفداً إلى المنطقة وإلى لبنان إلا أن عنصر الوقت

هنا حاسم فلا يمكن أن نعرف ماذا يحدث على الأرض حتى تتم بعثة الأمم المتحدة مهمتها وترفع تقريرها إلى مجلس الأمن ثم يبدأ مشاوراته وقد تنتهى بفيتو أمريكى جديد يزيد الوضع تعقيداً. وحقيقة أن الوضع المتفجر فى لبنان قد طغى على اجتماع قمة الثمانية وكان من أولوياته إلا أننا نتصور أن استجابة هذه القمة للوضع لم يكن فى مستوى خطورته، فقد كنا نتصور أن إدراك القمة خطورة ترك الصراع دون احتواء عاجل سوف يدفعها إلى تشكيل وفد على مستوى وزراء الخارجية لزيارة المنطقة والعمل المباشر مع أطراف الصراع والقوى الإقليمية لتحقيق ما توصلت إليه القمة فى بيانها.

وإذا كان هذا متوقعًا من قمة الثمانية فقد كان متوقعًا بشكل أكبر من الدبلوماسية الأمريكية، باعتبار ما هو معروف عن الدور الأمريكى فى قضايا المنطقة وتشابكها معها، أن تتحرك الولايات المتحدة وأن توفد وزيرة خارجيتها للمنطقة فى رحلة مكوكية بهدف عاجل وهو احتواء ووقف العمليات العسكرية.

ومن الغريب أن يصدر عن وزيرة الخارجية الأمريكية ما يوحى بأنها تريد للعمليات العسكرية الإسرائيلية أن تمتد وأن إسرائيل تحتاج لأن تزيد هجماتها على لبنان بشكل أكثر لكى تخفف من تهديد حزب الله! وواضح أن تأييدها لإسرائيل، وعداءها لحزب الله، قد جعل وزيرة الخارجية الأمريكية تتجاهل الآثار المدمرة التى يمكن أن تترتب على امتداد العمليات العسكرية وتوسعها.

ولا يبدو عدم الفعل الأمريكى غريبًا لنا فقط بل كان كذلك بالنسبة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت التى خرجت عن تقليد عدم مهاجمة السياسة الأمريكية فى وقت يكون فيه الرئيس فى الخارج، فقد عبرت عن أنها «مذهولة» Stunned من عدم تدخل السياسة الدبلوماسية الأمريكية، وأنها كانت تتوقع أن تعلن وزيرة الخارجية الأمريكية أنها متوجهة مع وزراء خارجية آخرين للقيام بعملية دبلوماسية متنقلة Shuttle Diplomacy ولم تكن مادلين أولبرايت

وحدها فيما عبرت عنه فقد وافقها على ذلك بعض أعضاء مجلس الشيوخ مثل السيناتور كريستوفر دوود عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الذى رأى أن رايس يجب أن تتوجه فى الحال إلى الشرق الأوسط معتبراً أن الولايات المتحدة قد تأخرت كثيراً فى هذا الشأن.

إن الدبلوماسية وفاعليتها لا تقاس فقط بنواياها وأهدافها بل أهم من ذلك بيقظتها وسرعة حركتها واحتوائها للأزمات، ونأمل أن لا تكون الدبلوماسية قد تأخرت فى الأزمة التى نعيشها وأن لا نشهد توسعًا فى رقعة العمليات العسكرية وبما قد تأتى به من نتائج مدمرة على اتساع المنطقة.

اللوبى اليهودى وسياسة الخارجية الأمريكية
هل يستمر الدعم الأمريكى لإسرائيل إلى الأبد؟

من الحقائق الثابتة حول السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ومواقفها من الصراع العربى الإسرائيلى هو الدور الذى يلعبه اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة فى التأثير وتوجيه السياسة الأمريكية والنفاذ إلى مؤسساتها وبشكل خاص الكونجرس، ولعل أكثر ما كتب فى هذا الشأن هو ما كتبه النائب الأمريكى السابق بول فندى «من يجرؤ على الكلام»، غير أن أهم وأحدث ما كتب فى هذا الشأن هى الدراسة التى كتبها أستاذان مرموقان للعلوم السياسية فى جامعة شيكاغو – وهارفارد Stephen Walt ، John Mearsheimer فى هذه الدراسة يعتبران أنه على مدى العقود الماضية وخاصة بعد حرب ١٩٦٧ شكلت العلاقة مع إسرائيل مركز السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وأدى التأييد الأمريكى الذى لا يهتز لإسرائيل إلى إشعال الرأى العام العربى الإسلامى وعرض للخطر ليس فقط الأمن الأمريكى ولكن أيضاً بقية العالم، ومثل هذا الوضع ليس له مثيل فى التاريخ الأمريكى.

وتتساءل الدراسة عن السبب الذى جعل الولايات المتحدة تنحى أمنها وأمن الكثير من حلفائها من أجل تقدم مصالح دولة أخرى؟ وتجيب بأن الرابطة بين البلدين قد تكون مؤسسة على مصالح إستراتيجية مشتركة أو ضرورات أخلاقية ملزمة، ولكن كلا الافتراضين لا يفسران المستوى الفائق للتأييد المادى والدبلوماسى الذى تقدمه الولايات المتحدة، وعلى الرغم من إقرار الدراسة بتأثر السياسة الأمريكية بجماعات الضغط الأخرى، إلا أن أيًا من هذه الجماعات أو اللوبيات بخلاف اللوبى الصهيونى، قد تمكن من تحويل هذه السياسة بعيداً عما تفترضه المصالح القومية الأمريكية، وإقناع الأمريكيين فى الوقت نفسه أن مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل تتوافقان بشكل جوهرى.

وتعدد الدراسة مستوى التأييد المادى الذى قدمته الولايات المتحدة منذ حرب ١٩٧٣ لإسرائيل والذى بلغ ١٤٠ بليون دولار بما يمثل ٥/١ ميزانية المساعدات الخارجية الأمريكية، هذا على الرغم من أن إسرائيل دولة صناعية غنية بمعدل دخل فردى يوازى كوريا الجنوبية أو إسبانيا وما يميز المساعدات الأمريكية لإسرائيل أن المتلقين الآخرين للمساعدات الأمريكية يتلقونها على دفعات ولكن إسرائيل تتلقاها دفعة واحدة مع بداية كل عام مالى، كذلك فإنه يتطلب من كل المتلقين للمساعدة العسكرية الأمريكية أن ينفقوها جميعها فى الولايات المتحدة فيما عدا إسرائيل المسموح لها باستخدام ٢٥ ٪ من المساعدات لدعم صناعتها العسكرية، وهى الدولة المستفيدة الوحيدة التى لا يطلب منها أن تقدم تفسيراً حول كيفية صرف المساعدات الأمر الذى يجعل من المستحيل منعها من استخدام المعونة فى أغراض تعارضها الولايات المتحدة مثل إنهاء المستوطنات فى الضفة الغربية هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة تقدم لإسرائيل معلومات مخابراتية تخفيها عن حلفائها فى الناتو وتغمض عينيها عن حصول إسرائيل على أسلحة نووية. وعن الدعم السياسى والدبلوماسى توضح الدراسة أنه منذ عام ١٩٨٢ استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو ٣٢ مرة ضد قرارات تنتقد إسرائيل، كما عرقلت جهود الدول العربية لوضع الترسانة النووية الإسرائيلية على جدول أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتستخلص الدراسة من استعراض هذا الدعم أن مثل هذا السخاء قد يكون مفهوماً إذا ما كانت إسرائيل تمثل رصيداً إستراتيجياً حيوياً للولايات المتحدة أو أن هناك شيئًا أخلاقيًا ملزمًا للدعم الأمريكى، إلا أنه فى رأى الدراسة، أن أيًا من التفسيرات غير مقنع، وقد يجادل البعض بأن إسرائيل كانت رصيداً خلال الحرب الباردة، ولكن تأييد إسرائيل لم يكن رخيصًا فقد عَقَّد علاقات أمريكا بالعالم العربى، فدعم الولايات المتحدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر بتقديم ٢ر٢ بليون

دولار فى صورة إعانة عسكرية طارئة، قد أشعل الحظر البترولى الذى ألحق خسائر بالغة بالاقتصاديات الغربية، كما كشفت حرب الخليج الأولى المدى الذى أصبحت فيه إسرائيل عبئًا إستراتيجيًا، وإذا كانت أحداث ١١ سبتمبر قد استخدمت لإحداث توافق بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى محاربة الإرهاب، وأطلقت يد إسرائيل فى التعامل مع الفلسطينيين، ولكن الحقيقة أنها أصبحت عبئًا فى الحرب على الإرهاب، وعلى الجهد الأوسع فى التعامل معه، فالولايات المتحدة فى جزء كبير لديها مشكلة فى التعامل مع الإرهاب بسبب تحالفها الوثيق مع إسرائيل وليس العكس بشكل يجعل محاربة الإرهاب أكثر صعوبة.

وتضيف الدراسة إلى هذه الاعتبارات التى لا تجعل إسرائيل ذات قيمة إستراتيجية حيوية أن إسرائيل لا تتصرف دائمًا كحليف، فدائمًا ما يتجاهل الرسميون الإسرائيليون الطلبات الأمريكية وتتراجع عن وعودها بما فيها الكف عن بناء المستوطنات واغتيال القادة الفلسطينيين، ووفقاً لما كشفت عنه وكالات أمريكية فإن إسرائيل تدير أكثر عمليات التجسس عدوانية ضد الولايات المتحدة، كما تقدم إسرائيل تكنولوچيا عسكرية حساسة لمنافسين محتملين مثل الصين.

وتتعرض الدراسة للصورة التى تقدم بها إسرائيل نفسها للرأى العام الأمريكى والعالم باعتبارها الجانب الضعيف David comfromted by Eoliarth إلا أن العكس هو الصحيح، فعلى عكس الرأى الشعبى السائد، فمنذ البداية امتلكت إسرائيل قوات عسكرية أكثر عتاداً وتدريبًا خلال حروب ٤٧، ١٩٦٧ وحدث هذا قبل أن يبدأ تدفق الدعم العسكرى الأمريكى لإسرائيل بحيث أصبحت إسرائيل اليوم أقوى قوة عسكرية فى الشرق الأوسط، فضلاً عن أنها الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك أسلحة نووية.

وتتساءل الدراسة أنه إذا لم تكن الحجج الإستراتيجية أو الأخلاقية تقدم تفسيراً للتأييد الأمريكى لإسرائيل، فكيف يمكن تفسير هذا التأييد؟ وتجيب بأنه يكمن

فى القوة التى لا تجاريها قوة أخرى للوبى اليهودى، وتعدد الدراسة مظاهر هذه القوة وأدواتها ومن أبرزها التأثير فى الانتخابات الأمريكية واستخدام أهم أدواتها وهو المال، والعمل على إسقاط أى مرشح يصدر عنه أى خلاف مع إسرائيل مثلما حدث مع السيناتور بيرسى وغيره، ولا يقتصر الأمر على المرشحين للكونجرس وإنما كذلك على المرشحين للوظائف المهمة فى السياسة الخارجية فقد حالوا دون ذلك حينما أراد الرئيس الأمريكى كارتر تعيين چورچ بول كاول وزير خارجية له ولكن تراجع عند ذلك لمعرفته أن اللوبى اليهودى سوف يعارض ذلك لموقف چورچ بول الناقد لإسرائيل.

ولكن العنصر الجديد هو تحالف اللوبى مع المسيحيين الأصوليين الذين يعتقدون أن ميلاد إسرائيل هو تحقيق لنبوءة الإنجيل، ويؤيدون برنامجها التوسعى وأن عدم فعل ذلك سيكون ضد إرادة الله، وتركز الدراسة على المكانة التى أصبحت لمنظمة إيباك، AIPAC سواء فى الحياة السياسية الأمريكية أو بالنسبة لإسرائيل وخاصة حكومات الليكود ويصورون هذا بقول شارون: «إنه حين يسألنى الناس كيف يؤيدون إسرائيل، أقول لهم: ساعدوا الإيباك»، كما توضح الدراسة سيطره عناصر من الإيباك والمؤيدين لها على شخصيات رئيسة تدير السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط مثل مارتن أنديك، ودنيس روس، ودافيد آرون، والذين أداروا المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وفق الحدود المقبولة لإسرائيل وبذلك لم يقدموا مقترحات مستقلة، وقد أصبح الموقف أكثر وضوحًا فى إدارة بوش حيث ضمت صفوفها شخصيات تتبنى الدفاع عن إسرائيل مثل إليوت إبرامز، وجون بولتون، ودوجلاس فيث، ولويس ليبى وريتشارد بيرل وبول وولفوتيز ودافيد وورمر.

وتقدر الدراسة أن نجاح اللوبى فى التأثير على السياسة الأمريكية قد أضر بإسرائيل حيث إن تأييد واشنطن للبرنامج التوسعى لإسرائيل لم يشجع إسرائيل

على أن تنتهز الفرص بما فى ذلك السلام مع سوريا، وتنفيذ اتفاقات أوسلو، والتى كان من شأنها أن تنقذ أرواح إسرائيليين، وتحد من التطرف بين الفلسطينيين، فإنكار حقوق الفلسطينيين السياسية المشروعة لم يجعل إسرائيل أكثر أمناً، والحملة الطويلة بقتل أو تهميش جيل من القادة الفلسطينيين هو الذى مكن لقوى مثل حماس، وخفض من عدد الفلسطينيين المستعدين لقبول تسوية، والقدرة على تنفيذها، وعلى هذا فإن إسرائيل كانت ستكون أفضل حالاً، إن لم يكن اللوبى الصهيونى على هذه القوة، وكانت السياسة الأمريكية متوازنة.

وفى تقدير الدراسة أن اللوبى اليهودى لا يكتفى بضمان تأييد الولايات المتحدة لسياسات إسرائيل التوسعية وإنما يطمح إلى مساعدات أمريكا لإسرائيل أن تظل هى القوة المهيمنة فى الشرق الأوسط، ومن أجل هذا الهدف عملت حكومة إسرائيل والجماعات المؤيدة لها فى الولايات المتحدة إلى صياغة السياسة الأمريكية تجاه العراق، وسوريا، وإيران، وتفصل الدراسة ما فعله اللوبى والعناصر المؤيدة له منذ التسعينات من الحض على مهاجمة العراق، وحيث وصل التنسيق بين إدارة بوش وحكومة شارون إلى «أبعاد غير مسبوقة» فيما عبر شارون عنه نفسه، ويواصل اللوبى هذه السياسة لكى تكون سوريا وإيران هى الخطوة التالية.

ورغم قتامة الوضع، إلا أن الدراسة ترى شعاعًا من الأمل، فرغم قوة اللوبى اليهودى، فإن الآثار العكسية لنفوذه من الصعب إخفاؤها، فالقوى الكبرى يمكن أن تحتفظ بسياسات خاطئة لبعض الوقت ولكن الواقع لا يمكن تجاهله إلى الأبد بمناقشة صريحة لنفوذ اللوبى، وجدالٍ أكثر انفتاحًا حول المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة الحيوية، فمثل هذه النقاشات المفتوحة سوف تكشف الحدود الإستراتيجية والحالة الأخلاقية لتأييد أحادى الجانب سوف يحرك الولايات المتحدة إلى موقف أكثر تماسكًا مع مصالحها القومية مع مصالح الدول الأخرى فى المنطقة بل ومع مصالح إسرائيل طويلة الأجل.

وقد كان من الطبيعى أن تثير هذه الدراسة مقاومة عنيفة من دوائر اللوبى اليهودى والذى كان بالتأكيد وراء استقالة الأستاذ ستيفن والت من منصبه فى هارفارد، أما فى إسرائيل، فقد كانت افتتاحية صحيفة هآرتس هى التى وضعت يدها على المغزى العميق للدراسة فقالت: إنه ليس جائزاً تماماً تجاهل التنبيه الخطر والمقلق للدراسة، وعلى إسرائيل أن تستخلص من هذا أنها ليست محصنة من العداء إلى الأبد، فالتأييد الأمريكى بدون تحفظ والاستعداد للتغاضى عن الأخطاء قد يأتى وقت يتعارض فيه مع المصالح الأمريكية الحيوية، وقد يبعث التأييد الأمريكى لإسرائيل اليوم على الاطمئنان، ولكنه لا يعمل حساباً للتيارات العميقة التى تعمل فى الرأى العام الأمريكى والتى من شأنها أن تقلب السياسة الأمريكية رأساً على عقب.

أحدث العدوان الثلاثى البريطانى الفرنسى الإسرائيلى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ مفارقة دولية، فقد وضع الولايات المتحدة التى عارضت العدوان فى موقف متناقض مع دولتين من كبرى حليفاتها هما بريطانيا وفرنسا، وفى موقف متعاون بمعنى ما مع الاتحاد السوفيتى الذى كان يعارض العدوان كذلك، وعبر دالاس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣١ أكتوبر عن موقف الولايات المتحدة بقوله «إن الهجوم من ثلاثة أعضاء فى الأمم المتحدة على قطر رابع لا يمكن النظر إليه إلا على أساس أنه خرق جسيم لا يتفق مع مبادئ وأهداف الميثاق». أما الاتحاد السوفيتى فقد أدان زعماؤه العدوان بأقوى العبارات بل هددوا بضرب باريس ولندن بالصواريخ.

غير أن هذا التوافق الأمريكى السوفيتى كان يخفى أهدافاً ودوافع متباينة، فقد كانت السياسة الأمريكية تخشى أن يمهد هذا العمل الطريق أمام النفوذ السوفيتى خاصة وأن مقدماته كانت قد بدت فى عقد صفقة أسلحة مع مصر فى مايو ١٩٥٥، وكان هدف الاتحاد السوفيتى هو مقاومة سياسية تطويقه واحتوائه من خلال سلسلة من الأحلاف والتكتلات، وتأكيد وجوده ودوره كلاعب رئيس فى المنطقة المتاخمة لحدوده. كان هذا الاعتبار هو الذى دفع دالاس بعد أحداث السويس إلى مد نظرية ترومان لكى تشمل على وجه التخصيص الشرق الأوسط كله؛ ففى بيان ألقاه أمام الكونجرس فى نهاية عام ١٩٥٦ قال: «إن القادة الروس لا يزالون يتطلعون إلى النجاح، وإنه من مسئولية أمريكا الكبرى وقف انتشار الإمبريالية الروسية فى الشرق الأوسط، حيث توجد الأماكن المقدسة والموارد الحيوية ووسائل المواصلات».

وفى ٥ يناير سنة ١٩٥٧ ألقى أيزنهاور خطاباً أمام الكونجرس قال فيه «إن الشرق الأوسط قد وصل بشكل حاسم إلى مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخه

المهم الطويل .. إن المنطقة كانت دائمًا موضع قلاقل وعدم استقرار متزايد استغلته فى أوقات كثيرة الشيوعية الدولية. إن سبب اهتمام روسيا بالشرق الأوسط هو سبب واحد فقط، وهو سياسة القوى العظمى، وباعتبار الهدف المعلن عن نشر الشيوعية فى العالم فإن من السهل فهم أمانيها فى السيطرة على الشرق الأوسط إن المنطقة تحتوى تقريباً على ثلثى الاحتياطى الراهن المعروف من مخزون البترول فى العالم، كما أنها تمد بشكل طبيعى الحاجات البترولية لأمم أخرى فى أوروبا وإفريقيا، وهذه الأمور تؤكد الأهمية القصوى للشرق الأوسط، فإذا ما فقدت شعوب هذه المنطقة استقلالها، وإذا ما سيطرت عليها قوى غريبة معادية للحرية فإن هذا سيكون مأساة للمنطقة ولعدد من الأقطار الأخرى التى ستخضع حياتها الاقتصادية لما يقارب الاختناق، إن غرب أوروبا سوف يتهدد كما لو لم يكن هناك مشروع ماريشال ومنظمة حلف شمال الأطلنطى».

وقد أوضح أيزنهاور بدقة العوامل والعناصر التى تفسر دخول المنطقة ضمن مناطق المنافسة والصراع بين القوتين. كما كان هذا الخطاب إيذانًا بظهور «مبدأ أيزنهاور» الذى تضمن:

١- مساعدة أى أمة أو مجموعة من الأمم فى المنطقة فى تطوير قوتها الاقتصادية والمحافظة على استقلالها القومى.

٢- إعداد برنامج من المساعدة الاقتصادية حين يكون ذلك لازماً.

٣- استخدام القوات الأمريكية المسلحة حين يطلب منها ذلك ضد العدوان المسلح المكشوف من أى بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية.

ولم يكن هذا المبدأ مجرد رؤية نظرية بل وضع هذا موضع التطبيق والاختبار فى عدد من أزمات المنطقة، فقد وضعت موضع الاختبار فى إبريل ١٩٥٧ فى الأردن، فبعد تطورات داخلية معادية للملك حسين دعا الملك إلى تطبيق مبدأ أيزنهاور واعتبر أن هذه الأزمة أثارتها الشيوعية الدولية وأتباعها، وقد قوبلت هذه الدعوة بالاستجابة السريعة من واشنطن، ففى ٢٥ إبريل ١٩٥٧ كان الأسطول السادس يتحرك من فرنسا إلى شرق البحر المتوسط.

كذلك أثير مبدأ أيزنهاور خلال الأزمة السورية فى أغسطس ١٩٥٧ حين قام نظام موالٍ للسوفيت وعقدت معاهدة سورية سوفيتية، واعتبر هذا الوضع تهديداً لأنابيب البترول التى تمر بالأراضى السورية ووضعها تحت رحمة السوفيت.

أما الموضع الثالث الذى استخدم فيه مبدأ أيزنهاور فهو الأزمة اللبنانية، ففى ١٥ يوليو ١٩٥٨ ظهر أسطول كبير من البواخر والطائرات على شاطئ لبنان وحدث هذا بسبب انهيار مفاجئ لحكومة العراق التى كانت حجر الزاوية لحلف بغداد ولأن كميل شمعون صديق أمريكا كان فى أزمة عميقة واضطرابات داخلية.

وهكذا لم يكن التوافق الأمريكى السوفيتى إزاء العدوان الثلاثى على مصر إلا لحظة توافق كشفت عن اختلاف الدوافع والمصالح وبشكل جعل من الشرق الأوسط بعد انقضائها ساحة جديدة للحرب الباردة ساهمت فى تصعيدها وتعميقها على مدى الحقب التالية.

منذ البداية تركزت أهداف قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ حول ثلاثة اختيارات:

أ- عدم ترحيبهم - ثم مقاومتهم - خاصة بعد اتفاق الجلاء، محاولات الغرب ربط مصر بسياسات الأحلاف وبالترتيبات الغربية للمنطقة كحلقة من حلقات سياسة الاحتواء للاتحاد السوفيتى.

ب- جهود تسليح وإعادة بناء الجيش المصرى وتفضيل أن يكون الغرب والولايات المتحدة أساساً هى مصدر هذا السلاح.

جـ- جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعب المصرى، وكان بناء السد العالى هو القاعدة التى ستتطور عليها هذه الجهود.

سيعالج هذا المقال كيف نظرت الولايات المتحدة والغرب إلى هذه الاختيارات والأهداف المصرية وتعاملت معها، وتفاعلات ذلك مع المخططات الأمريكية والغربية للدفاع عن الشرق الأوسط والصلح مع إسرائيل ومواقف النظام المصرى من هذه التوقعات الأمريكية وردود الأفعال الأمريكية والغربية التى أدت فى النهاية إلى إحباطات قادة النظام الجديد خاصة فيما يتعلق بأهداف تسليح الجيش المصرى، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تركزت حول بناء السد العالى، وهى الإحباطات التى سوف تؤدى بالنظام الجديد فى مصر بالضرورة إلى البحث عن مصادر جديدة لتلبية هذه الاحتياجات، سواء على المستوى العسكرى بالتوجه إلى المعسكر الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى أو على المستوى الاقتصادى بالبحث عن مصادر لتمويل بناء السد العالى، وكان أكثر المصادر فى متناول اليد هو تأميم قناة السويس، وهو الحدث الذى دفع قوتين هما بريطانيا وفرنسا، بالتواطؤ مع إسرائيل، إلى العدوان على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ .

النظام الجديد وترتيبات الأمن الإقليمى:

فقد توافق ظهور النظام الجديد فى مصر مع مجىء إدارة أمريكية جديدة والتى رغم اختلافها الحزبى عن إدارة ترومان الديمقراطية إلا أنها خاصة بفعل وزير خارجيتها چون فوستر دالاس - كانت تواصل رؤية الإدارة السابقة إلى العالم وتتفق مع السياسات التى اتبعتها خاصة فى فترة ما بعد كوريا، واستقرار الحرب الباردة فى أوروبا وتوجيه الطاقات إلى مناطق من العالم كانت ومازالت خارج نطاق المنافسة المفتوحة للحرب الباردة وفى عهد چون فوستر دالاس تعمق النظر إلى الاتحاد السوفيتى باعتباره القوة الخفية خلف كل فكرة أو حركة تتحدى السيطرة الغربية، كما تبلورت نظرية لا أخلاقية الحياد واعتبار أن كل من لا يقف فى جانب «ديمقراطية العالم الحر» إنما يرتكب رذيلة مؤكدة، وإستراتيچيًا بلور چون فوستر دالاس بعد ٦ أيام من توليه منصبه رؤيته لمنطقة الشرق الأوسط بقوله: «إن الشيوعيين يحاولون الإيحاء للعرب بالكراهية المتطرفة للبريطانيين، وهنا وفى منطقة تحتوى على أعظم احتياطيات معروفة فى العالم من البترول .. فإذا وقع هذا فى أيدى أعدائنا فسوف يحدث تحولاً ضخمًا فى ميزان القوة الاقتصادية، وأكثر من هذا فإن هذه المنطقة تسيطر على قناة السويس التى هى جزء من العالم وطرقه المائية».

وفى بداية علاقة الولايات المتحدة الأمريكية ودبلوماسيتها فى مصر بالنظام الجديد وقادته أساءت الدبلوماسية الأمريكية فهم إشارات من جانب قائد النظام الجديد محمد نجيب عن استعداد مصر بعد التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين حول جزء من قناة السويس، للاشتراك فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وارتباطها بالناتو، غير أن هذه الانطباعات والتوقعات الأمريكية لم تكن لتصمد أمام من ينظر بعمق فى ديناميكيات مجلس قيادة الثورة لكى يكتشف التزاماً قوى الإرادة بإبعاد مصر عن أى ارتباط علنى مع الغرب. فقد أدانت مبادئ الثورة بل والعديد من المنشورات التى وزعت قبل وقوعها «مؤامرات الإمبريالية الأنجلو

أمريكية» وأعلنت معارضتها «لأى تحالف أو حلف دفاعى مع الكتلة الإمبريالية» «وطالبت» بالحرية والاستقلال الكامل والحياد التام والقتال المسلح لتحرير الوطن». بل إن شخصية مثل محمد نجيب كانت تعرف بالاعتدال، وكان هو الذى أوضح خط النظام الذى لا مساومة فيه: «فى هذه الأوقات الصعبة حين تطلق الكتلتان العظميان واحداً من أعظم الصراعات التى شهدها التاريخ، فإننا نود أن نثبت للعالم أن هذا الجزء من العالم ينتمى إلى مواطنيه ولم يعد يقبل سيطرة من أحد». وقد استمر هذا الخط المصرى بل وتأكد بعد توقيع اتفاق الجلاء. وبعد صعود شخصية وزعامة عبد الناصر للنظام فرغم إقرار عبد الناصر بمساعدة واشنطن ومعاونتها فى مفاوضات الجلاء، إلا أن دعوته «لعهد جديد لتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وكذا مع دول صديقة أخرى، كانت إشارة سوف تثبت الأيام أنها بعيدة عن المعانى المتصلة بالحرب الباردة والمفهوم الأمريكى لهذا التعاون. فوفقاً للتحليل المبسط ذى البعد الواحد الذى سيطر على دبلوماسية دالاس للحرب الباردة، فقد اعتقد أن تسوية النزاع بين مصر وبريطانيا حول قناة السويس سوف يزيل كل العقبات لاشتراك مصر فى تحالف أمريكى. غير أن عبد الناصر قد سارع إلى تصحيح هذا الفهم وتحديد إطار ما يفهمه من علاقات طيبة مع الغرب. فقد ذكر لمراسل نيويورك تايمز بعد توقيع اتفاقية الجلاء: «بعد تسوية السويس ليس هناك ما يقف فى طريق علاقات طيبة مع الغرب ولكن هذه الطرق من أجل الأحلاف سوف يبقى حيًا الشكوك القديمة فى عقول الشعب، إنها مسألة سيكولوچية لجماعة ذات جذور عميقة. وحتى يتيقن العرب أنه لم يعد هناك أية سيطرة خفية أو إشراف من هذا النوع. فإن أى ضغط لاستمالتهم سيكون سابقاً لأوانه بشكل خطير».

وفى مقابلة أخرى زاد عبد الناصر الأمر توضيحاً: «إن وضع مصر الطبيعى كان مع الغرب. ولكن الشعب المصرى ليس مستعداً بعد طرد الإنجليز لربط مصر بقوة كبرى أخرى». بهذا الفهم عارضت مصر وقادتها الجدد مشروعات وترتيبات الأمن الجماعى التى صاغها وتحمس لها چون فوستر دالاس وجعل منها مركز اهتمامه وحملته العالمية لاحتواء الاتحاد السوفيتى واستكمال سلسلة التحالفات

حوله، وكان من أبرز هذه الترتيبات مشروع أو مفهوم «الحزام الشمالى» الذى كان من المفترض أن يتكون من تركيا، وباكستان،و إيران، والعراق، وتطور هذا المفهوم إلى حلف بغداد وهو التطور الذى اعتبره قادة النظام منذ بداية تحركاته الأولى والاتصالات التركية والعراقية حوله محاولة لعزل مصر، وأعلنت جريدة الجمهورية المتحدثة باسم النظام فى أول رد فعل عن الإعلان عن الحلف فى ١٤ يناير من جانب العراق بأنه «فى تناقض تام مع روح ميثاق جامعة الدول العربية، وحلف الأمن الجماعى العربى»، غير أن التصريحات الأكثر حصافة فى معارضة مصر لحلف بغداد كانت تذهب إلى التفريق بين معارضة الحلف المقترح ومعارضة مصر للغرب، ومثلما أوضح محمود فوزى للدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين وبشكل أكثر تحديداً «إن هناك اختلافا كبيراً بين معارضة مصر لهذا التحالف ومعارضة روسيا له».

مصر وطلبات السلاح الأمريكى:

وقد تزامنت مشروعات الأمن الإقليمى التى كانت تخطط لها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وتوقعاتها ربط مصر بها، مع الاتصالات التى بدأ النظام الجديد فى مصر فى إجرائها مع الولايات المتحدة للحصول على أسلحة أمريكية للجيش المصرى وكذلك حول برامج المساعدة الاقتصادية لمصر. وقد توافقت هذه الاتصالات مع انتقال السلطة فى الولايات المتحدة من إدارة ترومان إلى إدارة أيزنهاور، وقد انعكس تفكير إدارة ترومان حول هذا الموضوع فى مذكرة بمجلس الأمن القومى رقم ١٤١ فى ١٣ يناير ١٩٥٣ والتى ربطت فيها بين ما يمكن أن تقدمه الولايات المتحدة لمصر وبين إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط والتى اعتبرتها «هدفاً سياسياً فى المحل الأول وفى منطقة تتعرض للتهديد السوفيتى»، وقد تفوق ممثلو الإدارة الجديدة فى تصورهم لعلاقة الارتباط بين تلبية طلبات مصر العسكرية والاقتصادية، واستجابتها وتأييدها لمشروعات الأمن الإقليمى فى المنطقة. ففى تقرير قدمه هارولد ستاسن مدير الأمن المتبادل والمسئول عن تنسيق برامج المعونة العسكرية والاقتصادية المتصلة بالحرب الباردة

إلى لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس أكد أن المساعدات الاقتصادية سوف تقدم فقط للبلدان التى وافقت على الاشتراك فى الأمن الجماعى فى المنطقة، وأن المعونة العسكرية ستكون محصورة فى هذه البلدان التى تساعد فى تقدم خطط السلام بين إسرائيل والدول العربية وفى إقامة منطقة إقليمية للدفاع». وفى أول زيارة لجون فوستر دالاس للمنطقة فى مايو عام ١٩٥٣ كان ومرافقوه يحملون مجموعة محددة تمامًا من الأولويات «فالمعونة العسكرية والاقتصادية إنما تعتمد على تحالف مصر مع محور الدفاع الغربى».

لقد كان من المفترض أن يزيل التوصل إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا حول السويس أحد العوائق أمام المساعدات العسكرية لمصر حيث كانت بريطانيا قبل التوصل إلى اتفاق تمارس ما يقارب الفيتو على شحنات السلاح لمصر، إلا أن متطلبات وشروط الولايات المتحدة حول المساعدات العسكرية ظلت حازمة، وقد ساعد على هذا الحزم موافقة العراق فى إبريل عام ١٩٥٤ على هذه الشروط حيث تصورت الولايات المتحدة إمكان التمسك بها رغم رفض مصر المستمر الالتزام بها، غير أن اختلاف التصورات المبدئية لم يحل دون استضافة الجيش الأمريكى لرئيس الأركان المصرى اللواء محمد إبراهيم فى سبتمبر عام ١٩٥٤ فى جولة لمدة ثلاثة أسابيع للمنشآت الأمريكية العسكرية وحيث كان يعامل كممثل لدولة ستتلقى أسلحة أمريكية بل قد ظهرت مؤشرات من الإدارة وممثليها موجهة أساسًا للكونجرس الأمريكى توحى بأن تسليح العالم العربى، ولاعتبارات متعلقة بتصور التهديد السوفيتى، يجب ألا ينتظر حل المشكلات الداخلية للمنطقة بإشارة إلى اعتراض إسرائيل والدوائر اليهودية فى أمريكا على تزويد مصر بالسلاح، ورغم هذه المؤشرات فقد ظلت العقبة أمام التوصل إلى اتفاق على شحنات الأسلحة الأمريكية لمصر هو إصرار الولايات المتحدة على أن تلتزم مصر بمطالب التشريع الأمريكى حول الأمن المتبادل. وهو ما رفضته مصر على لسان صلاح سالم فى ديسمبر ١٩٥٤ .

وتعكس المناقشات التى جرت بين بعثة أمريكية رأسها Eveland Gerhardt وجمال عبد الناصر فى محاولة لإقناعه بالموافقة على الالتزام بمواد قانون الأمن المتبادل الأمريكى - تعكس الاختلافات الأساسية المصرية الأمريكية، فقد رفض ناصر ابتداء الغموض النظرى لمفهوم «العدو» فبينما يرى العرب إسرائيل هى العدو، فإن الأمريكيين والإسرائيليين يشغلون أنفسهم بالاتحاد السوفيتى، وقد رد ناصر خلال هذه المناقشات على بيان لدالاس قال فيه إن العرب يجب أن يدركوا أن عدوهم الحقيقى هو الشيوعية الدولية، رد ناصر على ذلك بقوله: «فى هذه المنطقة نحن نعرف فقط عدوين: الإسرائيليين والذين مازلنا معهم من الناحية الفنية فى حالة حرب، والبريطانيين الذين يحتلون أراضى عربية، وأضاف: «إن العرب لا يعلمون شيئاً عن الروس، وإنه من الحماقة أن تحاولوا تحريكهم للخوف من غزو سوفيتى». ورغم هذا العرض الذى قدمه ناصر فقد كرر المبعوث الأمريكى أن المساعدة العسكرية والاقتصادية لدول الشرق الأوسط ستكون متناسبة مع توافق كل منها مع خطة الولايات المتحدة للدفاع عن الشرق الأوسط ضد السوفيت. ورغم أنه كان من المتصور أن فشل هذه المهمة سوف يضع نهاية للمناقشات حول مساعدة الولايات المتحدة لمصر؛ إلا أن الأمل فى التوصل إلى اتفاق ظل قائمًا، على المستوى الأمريكى، بفعل بعض عناصر الخارجية الأمريكية التى كانت لا تزالا تعتقد بإمكانية بناء علاقات إيجابية مع جمال عبد الناصر وجعله قوة صديقة للولايات المتحدة والغرب. وعلى المستوى المصرى بتأثير الغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ والتي قتل فيها ٣٢ مصريًا وجرح ٣٩، ووضعت النظام فى حرج بالغ أمام الجيش والرأى العام وأظهرته بمظهر الضعف وعدم القدرة على الدفاع عن خطوطه، الأمر الذى جعل عبد الناصر يكرر للسفير الأمريكى بايرود طلباته لعدد من الدبابات والقاذفات، غير أنه مثلما روى عبد الناصر فقد طالبت الولايات المتحدة بدفع ثمن هذا السلاح نقداً - ٢٩ مليون دولار - الأمر الذى لم تكن مصر تستطيعه. «وتوقف كل شىء». بعد هذا

التطور أصبح عبد الناصر فى تصريحاته العلنية أكثر نقداً وأكثر شعوراً بالمرارة تجاه منع الولايات المتحدة السلاح عن مصر وراح فى هذه التصريحات يستعيد الاتصالات المصرية الأمريكية وبعثة على صبرى إلى واشنطن منذ عامين، والوعود الأمريكية بالمساعدة والتى لم ينتج عنها شيء إلا «الكلمات المعسولة» مستخلصاً «أن النفوذ اليهودى والصهيونى له أثر ضخم هناك، وأعتقد أنه ستكون أعجوبة الأعاجيب إذا ما حصلنا على شيء».

إزاء هذا الاقتناع الذى توصل له عبد الناصر وباخبرة العملية، وإزاء الضغوط العسكرية الإسرائيلية كما بدت فى الغارة على غزة فى فبراير ١٩٥٥، وجهود عزل مصر إقليمياً كما بدت فى حلف بغداد، كان من المتصور أن يتطلع عبد الناصر إلى مصادر أخرى توفر له التأييد الأيديولوچى والدولى، وقد رأى هذا فى مصدرين: الدول الناهضة الجديدة فى إفريقيا وآسيا وقادتها الذين يبشرون بعدم الانحياز مثل نهرو وتيتو، ثم العالم الاشتراكى وقيادته السوفيتية التى كانت بدأت تدرك قيمة جيل من القادة الوطنيين من أمثال عبد الناصر وما يمكن أن يقدموه من فرص للاتحاد السوفيتى فى مناطق كانت حكراً على النفوذ الغربى، وقد جاء تجمع باندونج فى إبريل عام ١٩٥٥ لكى يكون مدخلاً لالتقاء التيار الوطنى والقومى المصرى بتيار عدم الانحياز البازغ ولكى يكون كذلك ومن خلال رئيس الوزراء الصينى شواين لاى - أول إشارة تبعث بها مصر إلى الاتحاد السوفيتى حول المساعدة العسكرية، وهى الخطوة التى تطورت بعد ذلك إلى صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية إلى مصر والتى أعلن عنها فى ٢٧ سبتمبر عام ١٩٥٥ ووقعت على چون فوستر دالاس «كالصاعقة» وكانت بحق خطأ فاصلاً فى اتجاه السياسة الخارجية المصرية وفى مجرى الحرب الباردة فى منطقة الشرق الأوسط.

وقد كان من المتصور أن يؤدى وصول السلاح السوفيتى إلى مصر إلى تشجيع الاتحاد السوفيتى على مزيد من التقدم والوجود فى منطقة الشرق الأوسط، وهو ما بدا فيما أعلنه وزير الخارجية السوفيتى شبيلوف فى ١٠ أكتوبر عام ١٩٥٥ عن

عرض سوفيتى لتقديم مساعدات فنية غير محدودة لمشروعات البلدان العربية بما فيها مشروع بناء السد العالى فى مصر.

تمويل بناء السد العالى: فشل الجهود الدبلوماسية:

وعلى الرغم من الخبرة المصرية مع الولايات المتحدة والغرب فى موضوع السلاح واستمرار الشكوك في جدية الولايات المتحدة وإمكان الاعتماد عليها فى تمويل بناء السد العالى، فقد ظل الخيار والتفضيل لدى عبد الناصر وزملائه هو أن يتم بناء السد العالى من خلال كونسورتيوم دولى، وقد لا يكون بعيداً فى هذا الشأن وصف عبد الناصر لشراء السلاح السوفيتى على أنه «مجرد صفقة واحدة» وحيث كانت الشكوك تتملكه من الناحية السياسية والاجتماعية حول تواجد الخبراء السوفيت فى عمليات بناء السد العالى. أما على المستوى الأمريكى، فرغم أن صدمة صفقة السلاح كانت لا تزالا قائمة، إلا أن النقاش كان يجرى داخل الإدارة الأمريكية وبين دبلوماسييها خاصة فى عواصم دول العالم الثالث حول أهمية الالتفات إلى التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث فى مجتمعات هذه الدول وبشكل يتعين على الولايات المتحدة أن تعطيها وزناً أكبر.

وحث السفير الأمريكى فى الهند شستر باولز واشنطن على أن لا تسيطر عليها فقط المفاهيم العسكرية المبسطة للحرب الباردة. وحذر من أن التطورات الأيديولوچية والاقتصادية والسياسية فى العالم الثالث يمكن أن يستفيد منها الاتحاد السوفيتى فقط ويبدو أن هذا المنطق بدأ يصل إلى وزير الخارجية الأمريكى دالاس من حيث الحاجة إلى سياسة أمريكية جديدة لمواجهة الاتحاد السوفيتى، ففى مؤتمر صحفى عقده فى ١١ يناير ١٩٥٦ ذكر «إن الفترة الحالية من التاريخ قد تكون نقطة تحول كبيرة بين الشيوعية والحرية، وحيث يبدو بوضوح أن ثمة تحولاً فى الحرب الباردة تتحرك فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى المقدمة». أما الاعتبار الثانى الذى كان يدفع نحو مناقشة جادة للتمويل الأمريكى والغربى للسد العالى، فهو أن الامتناع عن ذلك سوف يخلق ضغطاً على عبد

الناصر لقبول العرض السوفيتى، بل إن هذا الاعتبار قد ذهب إلى أنه فى غياب تمويل سوفيتى فإن ارتباط مصر وقبولها للشروط الغربية لبناء السد العالى سوف يجعل من الصعب عليها أن تستكمل صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتى على الأقل على الأساس الذى تمت عليه، أما الاعتبار الأشمل لدى من كانوا يؤيدون اشتراك الولايات المتحدة أن ذلك سوف يولد درجة من الاعتماد المصرى على الغرب وانشغالاً مصرياً ببناء السد العالى يحول دون ارتباط مصر بسياسات مناقضة للمصالح والاهتمامات الأمريكية والغربية، ويكسب قبول مصر لنوع من السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط.

وعندما بدأت المفاوضات الجادة مع البنك الدولى حول شروط وإجراءات تمويل بناء السد، بدأ البنك يلحق بقرضه المقترح بـ٢٠٠ مليون دولار شروطاً لم تكن مستساغة لمصر حيث طلب البنك الموافقة على أن يشرف على سياسات مصر الاقتصادية للفترة التى سيستغرقها بناء المشروع، ومطالبة البنك أن تسدد مصر القرض بنسبة الفائدة السارية وهى ١ / ٢،٥، والتى اعتبرها ناصر عالية جداً، ورغبة البنك فى الاكتفاء بتوقيعه خطاب الإعراب عن النية بدلاً من خطاب (؟؟ ص١٨ آخر فقرة) بتمويل نصيبه من المشروع. غير أن هذه الخلافات بين مصر والبنك الدولى قد سويت خلال الزيارة التى قام بها يوجين بلاك إلى القاهرة، وبتأييد من دالاس فى ٢٨ يناير عام ١٩٥٦ حيث تم التوصل إلى «اتفاقية واقعية» توصلت إلى حلول وسط للنقاط الثلاث موضع الاختلاف. وفى تقديره النهائى لهذه الاعتبارات أعرب دالاس بشكل ذى دلالة «أننا قد نعلم قريبًا ما إذا كان اتجاهنا فى مجموعه نحو ناصر يجب أن يتغير»، ورغم اعتبار دالاس أن استجابة ناصر لبعثة بلاك والحل الذى تم التوصل إليه قد يعد مؤشراً إيجابيًا، إلا أن الاختبار الحقيقى لنوايا ناصر قد تمثل فى بعثة آندرسون التى جرت فى الشهور الثلاثة الأول من عام ١٩٥٦، كمحاولة لتوجيه سياسة عبد الناصر إلى اتجاهات يمكن التحكم فيها بشكل أكثر. كانت بعثة آندرسون، والتى سميت ببعثة Gammor،كانت استمراراً لمشروع سابق هو مشروع Alapha تهدف إلى عقد

سلام مصرى إسرائيلى لترتيب اجتماع مباشر بين بن جوريون وعبد الناصر، وحيث استمر صناع السياسة الأمريكية فى الاعتقاد أن المخططات السوفييتية حول الشرق الأوسط يمكن إفشالها وتفريغ صفقة الأسلحة، بسلام إسرائيلى مصرى سوف يربط مصر بالولايات المتحدة بشكل وثيق.

وقد جاء فشل مهمة آندرسون لكى يضعف من كانوا يأملون فى استمالة عبد الناصر، ولكى يتآكل الاستعداد الذى كان قد بدأ للمساهمة فى بناء السد، بل إن فشل هذه المهمة قد دعم التيار المعادى لعبد الناصر فى واشنطن واعتبر شخصاً متعطشًا للسلطة، ووصل هذا التيار إلى أيزنهاور نفسه الذى اعتبر أن ناصر هو المسئول عن فشل مهمة آندرسون ورفض المبادرة التى قدمت له لتحقيق سلام فى الشرق الأوسط، بل وذهب إلى أن يكتب فى يومياته أنه «اقترح على الخارجية الأمريكية أن تبدأ فى بناء شخص آخر كزعيم محتمل للعالم العربى ... وكان اختيارى الشخصي هو الملك سعود» وفى تصريحات علنية أكد دالاس اقتناعه بأن ناصر معادٍ للغرب، واتخذ من اعتراف ناصر بجمهورية الصين الشعبية فى مايو عام ١٩٥٦ دليلاً على تحالف ناصر مع معسكر العدو» وبعد يوم من إعلان مصر اعترافها بالصين الشعبية أعلنت الخارجية الأمريكية إعادة النظر فى العلاقات المصرية الأمريكية.

ورغم كل هذه الغيوم ظل السفير المصرى فى واشنطن الدكتور أحمد حسين يتمسك بالأمل فى إمكان التوصل إلى اتفاق، ويعبر عن ذلك فى أوساط الدبلوماسيين والمسئولين الأمريكيين. وقد توافق مع ذلك زيارة جديدة ثالثة قام بها رئيس البنك الدولى يوجين بلاك للقاهرة فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ حيث ناقش خلالها مع عبد الناصر الطلبات الأمريكية البريطانية بما عرف بمذكرة ٧ ديسمبر، وتختلف روايات الإدارة الأمريكية بما فيها أيزنهاور نفسه عن هذه الزيارة التى تمت فى ٢٠ يونيو ١٩٥٦ ونتائجها حيث ذكر أيزنهاور أن عبد الناصر قد «قدم لبلاك سلسلة من الاقتراحات المضادة بعضها غير مقبول كلية لسلطات التمويل الثلاث..» واستخلص أيزنهاور من هذا الفهم «.. أن ناصر ليس معنيًا

حقيقة بمفاوضات جادة حول المشروع واعتبرنا المسألة ميتة بالنسبة لكل أغراض العملية» أما يوجين بلاك فقد نقل عنه قوله فى ٢٢ يونيو «إن سياسة البنك الدولى تجاه عرض السد العالى لم تتغير منذ زيارتى هنا منذ ثلاثة شهور»، بل إن بلاك قد خالف وصف أيزنهاور لاجتماعه مع ناصر« فلم يكن هناك قائمة شروط جديدة، على العكس تماماً كان الأمر يعني تخلي ناصر عن الأسئلة التى لم يتلق إجابة عنها حول الشروط البريطانية والأمريكية .. وكان فهمى أن ناصر سوف يقبل المذكرات البريطانية والأمريكية التى لم يكن قد قبلها من قبل».

ويعتبر المؤرخون الموضوعيون لهذه الفترة أنه لم يكن هناك تفسير للتردد الأمريكى إلا الحسابات التى كانت تسيطر عليها كلية اعتبارات الحرب الباردة، وعدم التسامح مع الاستقلال المتزايد لنظام عبد الناصر وبشكل ينفصل عن الإستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بل ولبلاد العالم الثالث، بل إنه بالنسبة لوزير الخارجية الأمريكى بالذات كان يسيطر عليه تأثير على قادة ومناطق العالم الثالث الأخرى كمسرح متزايد للحرب الباردة البازغة. وكانت هذه الاعتبارات قد ترسخت وتبلورت إلى قرار نهائى بعدم المشاركة الأمريكية فى تمويل بناء السد وذلك قبل وصول السفير أحمد حسين إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ وبتفويض من ناصر بإبلا غ قبول مصر للشروط الأمريكية والبريطانية التى تضمنتها مذكرة ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ وبعد أن عبر السفير المصرى عن اهتمامه بأن تقوم الولايات المتحدة والبنك الدولى بتمويل بناء السد «رغم أن العرض الروسى فى جيبنا» أجابه دالاس بعد التعبير عن اقتناعه بأهمية المشروع بالنسبة لمصر وإقرار البنك الدولى بجدواه: إننا قد توصلنا إلى نتيجة نشعر معها أن المشروع ليس ملائمًا فى الظروف الراهنة وأنه سيكون إجهاداً كبيراً للاقتصاد المصرى.

وهكذا كان القرار والموقف الأمريكى من تمويل السد العالى من دوافع القيادة المصرية إلى تأميم قناة السويس وهو الحدث الذى سيكون له تداعياته المصرية والإقليمية والعالمية بالغة الأثر فى التاريخ السياسى والدبلوماسى للمنطقة وللعالم.

قضايا الشرق الأوسط.. انفصال أم ارتباط؟

عندما شرعت إدارة نيكسون، فى بداية السبعينات، تعيد ترتيب وبناء العلاقات الأمريكية السوفيتية فى ضوء المعطيات الجديدة وخاصة علاقات القوى الإستراتيجية، صاغ هنرى كيسنجر مفهوم الارتباط Linkage، وكان يعنى بذلك أن ثمة علاقة ارتباط بين القضايا الدولية والإقليمية، وأن أية تطورات وأحداث معينة أو صراع أو وضع ما يؤثر وينعكس على قضايا وصراعات أخرى، فى هذا الوقت كانت الحرب فى فيتنام والمأزق الأمريكى بها هو الهم الشاغل للسياسة الأمريكية وكان جزءاً من إدارة العلاقات مع قوتين مؤثرتين فى مجريات الوضع فى فيتنام وهما الاتحاد السوفيتى والصين، ولهذا رأيناه بالتوازى مع بنائه كعلاقات الوفاق مع الاتحاد السوفيتى يتجه إلى الانفتاح على الصين ذاتها منهياً حالة العداء والقطيعة معها من خلال زيارته الشهيرة للصين عام ١٩٧٢ . ونظرياً يستمد مفهوم الارتباط منطقه من الطبيعة التبادلية بين القضايا، ومن أن قضية أو صراعاً ما لا يجرى بمعزل عن أوضاع صراع آخر خاصة إذا كانت هذه الصراعات تجرى فى منطقة متشابكة، وإذا استخدمنا نموذج الحرب فى فيتنام وعلاقتها الإقليمية المتشابكة فسوف نكتشف أنه رغم أن الحرب الفيتنامية ذاتها كانت العامل الحاسم فى مجرياتها، إلا أن التوصل إلى تسوية بشأنها عام ١٩٧٣ قد نمت فى سياق عملية الوفاق التى كانت تتشكل بين كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى من ناحية، وعملية الانفتاح الأمريكى على الصين من ناحية أخرى، وعلى هذا، وكما عبر هنرى كيسنجر، فإنه لم يخترع مفهوم الارتباط وإنما فرضه الواقع الذى لا يمكن تجاهل علاقاته المتشابكة.

فإذا ما طبقنا هذا المفهوم على منطقة الشرق الأوسط وعلى قضاياها وصراعاتها، فسوف نكتشف بوضوح الطبيعة التبادلية والتأثير والتأثر بينها،

وبصورة يصبح من الصعب معها تناولِ قضية منها بمعزل عن القضايا الأخرى. وقد أصبح من الحكمة التقليدية، القول بأن الصراع العربى الإسرائيلى، وفى جوهره القضية الفلسطينية، هى جوهر الصراعات فى الشرق الأوسط، وأنه على الرغم من تعدد الصراعات فى المنطقة وخصائصها الذاتية، إلا أن استمرار الصراع الفلسطينى الإسرائيلى إنما يلهب ويغذى هذه الصراعات ويقدم مصدراً لتوليد العنف والراديكالية فى المنطقة، لذا يلاحظ أنه خلال وأعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان كان استخلاص المحللين والمراقبين أنه ربما لم نكن لنشهد هذه الحرب إذا كان قد تحقق حل سلمى ومقبول للقضية الفلسطينية.

وبالمنطق نفسه، فإنه إذا حللنا واحدة من أكثر أزمات المنطقة وهى البرنامج النووى الإيرانى، ورغم الحجج والدوافع الإيرانية وراء هذا المشروع ابتداء من حاجتها المستقبلية للطاقة واعتباراتها الأمنية، فإنه مما لا شك فيه أن تقدير إيران لامتلاك إسرائيل لترسانة من الأسلحة النووية كان واحداً من دوافعها لامتلاك قدرات نووية، ولسنا فى حاجة إلى توضيح تأثير هذه الأزمة، والمواجهة الأمريكية الإيرانية حولها، على الوضع فى العراق وتعقده وتفاقمه.

كل هذه الحقائق كانت وراء الدعوات التى صدرت عن عدد من الشخصيات السياسية والعسكرية والمؤسسات والمنظمات ومراكز البحث التى تنبه إلى العلاقات المتبادلة بين الأزمات والصراعات فى المنطقة والدعوة إلى التعامل معها وفقًا لهذا المفهوم. وتطبيقًا لهذا ذهبوا إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى يسمح بمعالجة هذه الأزمات فى سياق واحد ويضم أطرافها الإقليمية والدولية، وكان آخر هذه الدعوات تقرير بيكر هاميلتون الذى إن كان قد صمم لدراسة الوضع فى العراق إلا أنه ينبه إلى دور الصراع العربى الإسرائيلى فى توترات المنطقة، وأن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تحقق أهدافها فى المنطقة ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربى الإسرائيلى.

على الرغم من هذه الحقائق النظرية والعملية حول مفهوم الارتباط يجيء باحث أمريكى هو روبرت ساتلوف المدير التنفيذى لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، المعروف باهتماماته وولاءاته، لكى ينكر هذا المفهوم ويقول: إنه ببساطة غير موجود وينكر الانعكاسات المتبادلة بين قضايا المنطقة، بل إنه يذهب إلى القول إنه ليس هناك دليل على أن العنف الفلسطينى الإسرائيلى له تأثيرات إقليمية جوهرية، ونفى إمكانية أن تؤدى إلى حرب إقليمية، ولهذا فهو يرى أن أمريكا تحتاج إلى التركيز على كل مشكلة من مشكلات الشرق الأوسط على حدة ابتداء من الصراع العربى الإسرائيلى إلى الطموحات الإيرانية كلاً على حدة، ووفقاً لأوضاعها الخاصة.

ونتصور أن ما نصح به ساتلوف السياسة الأمريكية من فصل قضايا الشرق الأوسط والتعامل معها بشكل منفرد وإنكار علاقة التأثير المتبادل بينها لا يخدم الهدف الأوسع لتحقيق استقرار شامل فى المنطقة.

البحث عن السلام فى الشرق الأوسط: نحو جمود أم إحياء

انعقد مؤخراً فى مدريد مؤتمر تحت عنوان «مدريد + ١٥» أريد به تسجيل مرور ١٥ عامًا على مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط عام ١٩٩١ واستعادة روحه، ورغم الطابع غير الرسمى للمؤتمر الأخير إلا أنه انعقد برعاية إسبانيا والنرويج وشارك فيه وزيرا خارجيتهما، فإسبانيا هى التى استضافت مؤتمر مدريد الأول، والنرويج هى التى رعت المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التى انتهت بالتوصل إلى اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، كما شارك فيه عدد من الشخصيات الدبلوماسية والأكاديمية الذين كان لهم ارتباط بعملية السلام فى الشرق الأوسط منذ مدريد الأول وربما قبل ذلك. وقد عقد المؤتمر لكى يكون نقطة إطلاق وإحياء لعملية السلام فى الشرق الأوسط بعد الركود الطويل بل والتدهور الذى لحق بها خاصة فى الأعوام الستة الماضية وبعد مجىء آريل شارون للحكم وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وأيًا كانت المشاورات والمداولات التى دارت فى المؤتمر إلا أننا نتصور أن المؤتمر قد انعقد فى وقت تتجادل فيه مدرستان .. حول احتمالات ومستقبل عملية السلام. تدور المدرسة الأولى وتنظر إلى مستقبل عملية السلام نظرة غير متفائلة حيث تعتبر أن أطراف الصراع غير مستعدين وغير جاهزين للانخراط فى عملية جادة وحقيقية وأن أوضاعهم الداخلية والذاتية هى من الضعف بحيث لا تساعد على ذلك، وهذه الأطراف هى: الفلسطينيون، والإسرائيليون والولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبر عن هذه النظرة السفير حسن عيسى فى ورقته التى قدمها فى العاشر من ديسمبر إلى المؤتمر السنوى للمجلس المصرى للشئون الخارجية والذى ناقش «واقع واحتمالات السلام فى الشرق الأوسط». وتفصل هذه المدرسة وجهة نظرها بالتنبيه إلى حالة الضعف الداخلى بين الفلسطينيين والخلافات بل والاقتتال الداخلى بينهم الأمر الذى يحول دون أن يكون لهم موقف ورؤية موحدة يدخلون

بها المفاوضات، بل وربما يعطون مبرراً للإسرائيليين للقول بأن ليس لديهم شريك فلسطيني. وينطبق هذا الضعف الداخلى على الجانب الإسرائيلى الذى تحكمه حكومة ضعيفة تحيط بها الخلافات والاتهامات المتبادلة بين أركانها رئيس الوزراء، ووزير الدفاع ورئيس الأركان، بفعل الفشل الإسرائيلى فى الحرب الأخيرة على لبنان وما حمله من معانٍ عن مفاهيم إسرائيلية تقليدية مثل قوة الردع الإسرائيلى، كل هذا هز من الثقة الذاتية فى أداء وقدرات القيادات الإسرائيلية، وهكذا فليس هناك قيادة أو حكومة تستطيع أن تخوض مفاوضات جادة أو تقدم وتتخذ قرارات صعبة سوف تتطلبها هذه المفاوضات، أما الجانب الأمريكى فهو يعانى من المأزق العراقى الذى يسيطر على الاهتمام والأولويات الأمريكية للبحث عن مخرج منه، ويتوازى مع هذا المواجهة مع إيران ونفوذها المتزايد فى المنطقة وتصميمها على برنامجها النووى الأمر الذى تعتبره الولايات المتحدة، ومعها إسرائيل من أكثر التحديات التى تواجهها، وعلى هذا فالإدارة الأمريكية، التى لم تهتم بشكل جدى على مدى سنواتها الماضية، ليس لديها الوقت ولا الطاقة على تكريس اهتمام جاد وحقيقى لعملية السلام. ونتيجة لهذا التقييم لحالة وظروف الأطراف الرئيسة الثلاثة لا تتوقع هذه المدرسة أن يتحقق على مدى العامين القادمين تقدم حقيقى نحو تسوية مقبولة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ناهيك عن المسار السورى واللبنانى الذى تحيط به كذلك التعقيدات ويتداخل مع الوضع الإيرانى ودوره.

أما المدرسة أو النظرة الثانية فهى التى ترى أملاً فى إمكانية تحريك وإطلاق عملية السلام من جديد، وتعتمد فى ذلك على أن ما يحيط بعملية السلام من أخطار بل وإمكانيات تفجر أوسع، هو نفسه من دوافع تحريك هذه العملية بل إن من دروس حرب لبنان الأخيرة أن استمرار الصراع الفلسطينى الإسرائيلى دون حل من شأنه أن يولد دائمًا الأزمات والانفجارات، بل هناك من ذهب إلى أننا ربما لم نكن لنشهد هذه الحرب فى غيبة الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وهى

بهذا تؤكد على مفهوم الترابط بين صراعات المنطقة وتأثيراتها المتبادلة، وربما اعتمدت هذه المدرسة فى محاولاتها إحياء عملية السلام على أن الولايات المتحدة فى سعيها إلى كسب التأييد الإقليمى لخططها فى العراق تحتاج أن تقدم لهم إنجازاً على المستوى الفلسطينى فضلاً عن إنجاز ينهى به الرئيس الأمريكى عهده، ويحسب له. ومما تعتمد عليه هذه المدرسة فى توقعاتها المتفائلة، ما وعدت به وزيرة الخارجية الأمريكية من الإعداد للقاء ثلاثى يضمها ويضم الرئيس الفلسطينى محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلى، واعتبارها أنه سيكون أهم لقاء على مدى السنوات الستة الماضية، ويمكن أن يطلق المفاوضات حول قضايا الحل النهائى، ومما نبه له الرئيس الأمريكي الأسبق چيمى كارتر من تزايد الاهتمام الدولى بل والإسرائيلى بمبادرة السلام العربية التى أطلقت عام ٢٠٠٢، وإلى ما أعلنه إسماعيل هنية عن تأييده لإجراء حوار بين رئيس الوزراء محمود عباس أبو مازن ورئيس الوزراء الإسرائيلى وتعهده بوضع نهاية لموقف حماس فى حال التوصل إلى اتفاق يقبله الشعب الفلسطينى.

والواقع ورغم صحة الوقائع التى تستند إليها المدرسة الأولى فى وصف الأطراف الرئيسة لعملية السلام، إلا أن الذين يأملون تسوية النزاع يتمنون أن تصح توقعات وافتراضات المدرسة الثانية وإن كان هذا يتطلب جهداً متواصلاً ومنسقاً يشمل أساساً الجبهة الفلسطينية وتوحيد الفلسطينيين لصفوفهم وتوصلهم إلى رؤية وإستراتيچية واحدة لقضيتهم تقنع الرأى العام العالمى، بل والإسرائيليين، أن هناك طرفاً فلسطينياً متماسكاً يمكن التفاوض معه، وبالقدر نفسه يتطلب الأمر ألا يتدهور الوضع السياسى الداخلى فى إسرائيل بشكل ينتهى إلى حكومة جديدة ليس مستبعداً أن تأتى من جديد بقيادة نتانياهو المعروف بمواقفه المحبطة للمفاوضات مع الفلسطينيين ونتائجها، وبالتوازى مع هذا يتطلب الأمر أن تحسم الإدارة الأمريكية أمرها وتقتنع حقيقة بما نصحها به تقرير بيكر - هاميلتون أن الولايات المتحدة لن تحقق مصالحها فى الشرق الأوسط دون أن تبذل جهداً

مستمراً ومتماسكاً لتحقيق تسوية سلمية. ومع أهمية الدور الأمريكى فإنه يجب أن تتذكر أن احتكاره للعملية السلمية لم يحقق إنجازاً حقيقياً ولهذا فإن الجهد الدولى المتعدد مطلوب وهو ما يمكن أن يتحقق فى إطار الرباعية بشرط أن تخرج من حالة الركود التى لاقتها وأن يكون اجتماعها القادم فى فبراير بداية لجهد حقيقى وتجميع للجهود وتنسيق بينها وهو السياق الذى يستطيع فيه الاتحاد الأوروبى أن يحقق بالفعل ما يردده دائماً من مسئوليته وأن يخرج من مستوى القول إلى مستوى الفعل فضلاً عن دَوْرَىْ روسيا والأمم المتحدة. والمأمول أن تكتمل الجهود الدولية بالاتفاق على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط يكون هو المنبر الحقيقى لمناقشة قضايا المنطقة بشكل شامل. ولعل السيد وزير الخارجية أحمد أبو الغيط قد عكس هذه الآمال حينما ركز على أن يكون عام ٢٠٠٧ هو عام السلام فى الشرق الأوسط فتلك حقيقة هى اللحظة التى يجب فيها استجماع القوى نحو تسوية للمشكلة التى راوغت حتى الآن كل جهود السلام وأرهقت المنطقة وشعوبها.

صراعات الشرق الأوسط: ٢٠٠٦-٢٠٠٧

منذ تأسيسها عام ١٩٩٥، أصبحت مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group والتى تتخذ من بروكسل مقراً لها، ولها مكاتب وممثلون فى مناطق العالم المختلفة، أصبحت من أبرز المؤسسات والمجموعات غير الحكومية بحثاً وراء الأزمات والصراعات الإقليمية والتحذير من اشتعالها وتقديم المبادرات والحلول لها إذا ما تحولت إلى صراعات مشتعلة. وقد تكونت هذه المجموعة من عدد من الشخصيات الدولية والمتخصصين وكان الدافع لهم هو فشل المجتمع الدولى أن يتصرف بكفاءة فى وجه الأزمات فى الصومال، والبوسنة، ورواندا؛ ومن ثم كان هدفهم تكوين مجموعة مستقلة تماماً عن أية حكومة لكى تساعد تلك الحكومات والأجهزة الدولية والمجتمع الدولى فى مجموعه لكى يمنع أو على الأقل يحتوى الصراعات المميتة فإذا فشلت فى ذلك تحاول تقديم حلول لها، وعلى هذا فإن هدف المجموعة هو منع الصراعات وإقناع هؤلاء القادرين على تغيير مسار الأحداث بالتصرف بطريقة تخفض التوترات ومواجهة الإحساس بالظلم بدلاً من تركها تتعمق وتنفجر إلى صراع مسلح.

وقد أصدرت المجموعة مؤخراً تقريرها السنوى الذى ترصد فيه عملها فى مناطق الصراعات المختلفة خلال عام ٢٠٠٦ فى مناطق فى: الشرق الأوسط، وإفريقيا، وآسيا وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، ولا يقتصر التقرير على رصد تعامل المجموعة مع أحداث وصراعات فى هذه المناطق عام ٢٠٠٦، وإنما يتضمن أيضاً خططها للتعامل معها عام ٢٠٠٧.

وسوف نركز فى هذا المقال على القسم الخاص بالشرق الأوسط وتقييم التقرير للنزاعات فيه عام ٢٠٠٦ وخطط المجموعة للتعامل معها فى عام ٢٠٠٧، ويلخص التقرير صورة الوضع فى الشرق الأوسط بالقول: إنه استمر فى التدهور

عام ٢٠٠٦ ، فقد ازداد العنف والفوضى فى العراق، بينما خلقت الحرب فى لبنان مزيداً من المشكلات أكثر مما حلت. كما شهد العام أيضاً تصاعداً فى الصراعات بين حماس وفتح فى فلسطين، ونفوذاً إيرانيًا متزايداً والذى نظرت إليه الدول العربية بقلق متزايد.

ويفصل التوتر فى الصراع العربى الإسرائيلى فاعتبر أن الأزمات فى الصراع سيطرت على الساحة العربية الإسرائيلية فى عام ٢٠٠٦ إلى درجة أكبر مما كانت عليه فى السنوات الأخيرة، الأمر الذى استثار وغذى الانكسار الداخلى والذى أصبح بشكل متزايد هو القاعدة فى المنطقة، وبانتهاء العام، أصبح الجمود السياسى والحكومات الضعيفة غير القادرة على معالجة القضايا الرئيسة للحرب والسلام، أصبحت النظام السائد. وأصبح صراع إسرائيل مع الفلسطينيين ولبنان ينظر إليه بشكل متزايد من جانب إسرائيل بشكل مرتبط ليس فقط بعلاقاتها ولكن بالمواجهة التى تسود الأجواء مع إيران. وقد أنهى انتصار حماس الانتخابى والفشل فى الحرب ضد حزب الله، محاولة إسرائيل أن تحدد من جانب واحد الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، وخلقت أزمة ثقة فى القيادة السياسية، والعمل المنفرد، فسوف نكتشف عام ٢٠٠٧ ، ما إذا كان التآلف الحكومى الذى تشكل حول هذا المفهوم على درجة كبيرة من الضعف لكى يبقى أو يتحول إلى مفاوضات كما تضغط الولايات المتحدة. ويواصل التقرير وصفه للوضع الفلسطينى بانتصار حماس حيث شهدت السياسية الفلسطينية إقامة حكومة سلطة فلسطينية إسلامية والتى أثبتت عدم قدرتها على الحكم نظراً للعقوبات الدولية والصراع المتزايد على السلطة مع فتح، ومع نهاية العام يبقى أن نرى ما إذا كان هذا سوف يسفر عن حرب أهلية أو أساس لحكومة وحدة وطنية قادرة على معالجة المأزق الجاد المتزايد الذى يواجه الشعب الفلسطينى.

ويقدر التقرير أن انتصار حماس، والحرب فى لبنان والمأزق المتزايد فى العراق، يبدو أنها قد أكدت موقف سوريا وشجعت رسمييها، فمع نهاية العام فإن سياسة

العزل التى حاولتها واشنطن كانت تتفتت، وأجرى العديد من الرسميين والأوروبيين زيارات لسوريا، كما حققت سوريا اختراقاً فى علاقتها الدبلوماسية مع العراق، ورغم هذا، فإن الكثيرين فى الولايات وإسرائيل وبعض الدول العربية ظلوا معادين لأى ارتباط حقيقى مقتنعين بأن الضغط المستمر سوف يولد تغييراً فى النظام أو فى سلوكه.

والآن ما خطط المجموعة إزاء هذه القضايا فى عام ٢٠٠٧ ؟ حول عملية السلام فى الشرق الأوسط، فسوف تدعو المجموعة إلى استئناف المفاوضات لتحقيق تسوية عربية إسرائيلية شاملة ولتطبيق الاتفاقيات القادمة وهو ما سيظل هو التحدى الرئيس للمجتمع الدولى فى هذه المنطقة المتقلبة، وحول السياسات الفلسطينية فإن النزاع بين حماس وفتح، والتفكك الزاحف للمجتمع الفلسطينى يحمل تأثيراً هيكليًا على النظام السياسى وهو ينتج تحديات وفرصًا تتطلب المعالجة، أما عن السياسة الإسرائيلية فإن عدم الاستقرار المتزايد فى النظام السياسى الإسرائيلى والأزمة المستمرة حول برنامج إيران النووى يخلق مزيجًا حتمياً ممكناً والذى قد يكون له آثار بعيدة المدى على المنطقة.

وفى لبنان يقدر التقرير استثمار حزب الله لإحساسه بالنصر فى الحرب مع لبنان، فإن الحزب قد بدأ يضغط لتمثيل أكبر فى السياسة اللبنانية، أما الطائفة السنية اللبنانية ولشعورها بالضغط فقد أصبحت أكثر راديكالية.

أما عن سوريا فإن مجموعة الأزمات تعد بأنها سوف تظل تدافع عن الارتباط مع سوريا، وهذا لا يعنى استسلام أى من الطرفين ولكن المناقشة الصريحة للمصالح المشروعة لكل الأطراف هى بهدف الاتفاق على رؤية مشتركة للمنطقة.

ويتحول التقرير إلى إيران والعراق ومنطقة الخليج فيصف الموقف فى العراق بأنه ساء خلال عام ٢٠٠٦ مما أدى بالرئيس الأمريكى بأن يصفه بالوضع الصعب ويصدر خطة جديدة للاستقرار، واستمر العنف فى التصاعد فى الوقت الذى

أثبتت فيه حكومة الوحدة الوطنية أنها غير قادرة على التحكم فى الميليشيات التى تحت سيطرتها الرسمية، وفى ديسمبر صدر تقرير المجموعة، دراسة العراق، والذى تم انتظاره طويلاً حول كيفية معالجة الأزمة، ولكن رغم الإجماع القومى الذى تأسس عليه فقد تعرض لنقد قوى حتى من جانب إدارة بوش، بالتوازى مع ذلك تزايد القلق فى المنطقة حول طموحات إيران النووية خاصة بعد الموقف المتشدد والتحدى الذى اتخذه الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد وإن كان موقفه بدأ يفقد جاذبيته مع نهاية العام، ومع تزايد القلق من عقوبات مجلس الأمن وتدهور الأوضاع الاقتصادية فإن حلفاء أحمدى نجاد قد هزموا فى الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٦ وفى جماعة الخبراء ذات النفوذ.

أما عن المسائل الرئيسة لعام ٢٠٠٧ فإن المجموعة تقدر أنه يجب التركيز على القضايا الرئيسة التى تقسم العراقيين بما فى ذلك الفيدرالية، وتقاسم عوائد البترول، وتصفية البعث وعلى الولايات المتحدة والحكومة العراقية أن تعملا على خفض العنف من جانب المتمردين والميليشيات وخلق فرص عمل جديدة لعدد أكبر من العراقيين. ويركز التقرير على التقريب بين الأكراد والعرب خاصة حول منطقة كركوك الملتهبة بسبب ثروتها البترولية ويجب تأجيل الاستفتاء المتوقع عام ٢٠٠٧ والنظر فى حل مؤقت.

وحول إيران فإن التقرير يشير إلى ما يرتب له الآن من العقوبات الأكثر قسوة من أجل إقناع إيران بوقف تخصيب اليورانيوم، كما يشير إلى ما بدأته الولايات المتحدة من بناء عسكرى فى الخليج الأمر الذى أثار القلق حول التصعيد والصراع الأمر الذى توصى معه المجموعة بالحاجة إلى فحص إستراتيجيات دبلوماسية بديلة.

وجدير أن نذكر فى النهاية عدداً من التقارير والأوراق التى أصدرتها هذه المجموعة حول صراعات المنطقة وخاصة الصراع العربى الإسرائيلى، فقد أصدرت خلال عام ٢٠٠٦ تقريراً عن حماس.

Enter Hamas: the challenge of political integration the Palestinians, The arab Israeli : وعـــن Israel and quartet: Bulling back from the brink conflict: to reach a lasting peace وقد سبق هذا التقرير المبادرة التى أطلقتها المجموعة فى سبتمبر عام ٢٠٠٦ :

Towards a conference settlement of the arab Israeli conflict

مصحوباً بخطاب وقعته ١٣٥ شخصية دولية تدعو إلى العمل العاجل نحو تسوية شاملة، واختتمت المجموعة تقاريرها عن العام بتقرير حول لبنان:

Israel / Hizbollah / Lebanon: avoding renewed conflict.

أما عن العراق، فرغم صعوبة الوصول والعمل فيه فقد استطاع عدد من باحثى المجموعة ومحلليها أن يتدفقوا إلى العراق بل ووراء المنطقة الخضراء، وأن يصدروا خمسة تقارير عام ٢٠٠٦ تعالج أوضاع المتمردين، والطائفية واحتمالات الحرب الأهلية كما أصدرت تقريرها تعليقًا على تقرير بيكـر هاميلتون After Baker - Hamilton: what to do in Irqaq وهو التقرير الذى قدم مقاربة بديلة للصراع المتزايد.

لقد عمدنا إلى تقديم هذا التقرير المهم نظراً للاحترام المتزايد الذى تحظى به دوليًا مجموعة إدارة الأزمات والشخصيات التى ترأسها وتشكل مجلس أمنائها فضلاً عن عملها الميدانى الذى يقوم به باحثون ومحللون متخصصون وذوو خبرة مهنية وأكاديمية، الأمر الذى ندعو معه إلى الاهتمام والاستفادة من تقاريرها بل وندعو مجالسنا ومراكزنا البحثية إلى التعاون معها، فلا شك أن المجموعة حريصة على أن تستمع إلى رؤيتنا من أجل مزيد من الدقة والموضوعية فى تقاريرها وتحليلاتها.

الرباعية الدولية... أين الخطأ؟

عندما تشكلت الرباعية الدولية Quartet كآلية لإدارة عملية سلام الشرق الأوسط وضمت إلى جانب الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبى، وروسيا، والأمم المتحدة، كان هذا التطور مشجعاً بل وتجربة مبدعة باعتبار أن هذا سوف يسمح باتساع قاعدة الإدارة الدولية لعملية السلام، وأنها لن تقتصر على قوة واحدة احتكرت هذه العملية لسنوات طويلة لم يتحقق خلالها إنجاز يذكر ، وعلى الرغم من تعدد أطراف الرباعية إلا أنها ارتبطت فى أذهان شعوب الشرق الأوسط بالاتحاد الأوروبى، وبما كان مأمولاً من دور أكثر فعالية فى دفع عملية السلام يوازن الدور الأمريكى المنحاز بطبيعته لإسرائيل، غير أنه على مدى السنوات لم يتحقق هذا التوقع ولم يتعد دور الرباعية إلا البيانات والمواقف غير المتوازنة أو المتماسكة بل والتصرفات التى زادت الأمور سوءاً فى الأرض الفلسطينية، وقد بدا هذا بوضوح فى آخر بيانات الرباعية فى اجتماعاتها فى بروكسل فى ٣٠ مايو ٢٠٠٧ ، وهذا البيان الذى جاء كما عبر بيان للخارجية المصرية غير متوازن بشكل يخلع المصداقية عن الرباعية، فى هذا البيان وضعت الرباعية فيه كل المطالب على الجانب الفلسطينى حيث طالبته وحده بالتوقف عن العنف بينما طالبت إسرائيل بمجرد تقليل الخسائر بين المدنيين الأمر الذى كان يرمز إلى إعطاء الضوء الأخضر للإسرائيليين لمواصلة عملياتهم العسكرية فى الأرض الفلسطينية، وفى الوقت الذى طالبت فيه الرباعية بإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير لم تدين الرباعية عمليات اعتقال برلمانيين ووزراء فلسطينيين.

إزاء هذا السجل غير المشجع من الرباعية لا يملك المراقب إلا أن يتساءل: أين الخطأ؟ ولماذا لم يتصرف طرف أساس مثل الاتحاد الأوروبى بشكل مستقل ونزيه، بل على العكس تصرف بشكل أضر بفرص الاستقرار والسلام!! إن الإجابة على هذا التساؤل سوف نجدها فى التقرير الذى وضعه فى نهاية مهمته كمنسق خاص

للأمم المتحدة فى عملية السلام السفير الفارو دى سوتو Alvaro De Soto ، فى هذا التقرير ألقى دى سوتو اللوم فى فشل الرباعية على الولايات المتحدة وعلى هيمنتها على المجموعة ومواقفها وبياناتها، وذكر أن الضغط الأمريكى قد أوصل دور الأمم المتحدة كحكم غير منحاز إلى درجة الخضوع فى المفاوضات، وما ذكره دى سوتو يذكر بما سبق أن أعلنه وزير خارجية روسيا وممثلها فى الرباعية عقب أحد اجتماعاتها أن بيانات الرباعية هى من صياغة الولايات المتحدة، غير أن نقد دى سوتو إنما ينصب على الانحياز الأوروبى وبقية الرباعية للقرار الأمريكى بفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية بعد مجىء حركة حماس إلى السلطة واعتبر أن هذا القرار هو إلى حد بعيد قصير النظر وكان له آثار مدمرة على الشعب، معتبراً أن التركيز على حماس كان بهدف رفع الضغط عن إسرائيل وهو ما سمح ببناء مزيد من المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل والذى بدوره قد أضر بالآمال الضئيلة بإمكان خلق دولة فلسطينية قابلة للحياة، الأمر الذى جعل الرباعية مجرد عرض جانبى Side Show ولم تعد تمثل آلية ملائمة لحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وفى الوقت الذى انتقد فيه دى سوتو الفلسطينيين انتقد أيضًا موقف إسرائيل الرافض للسلام ووضعها شروطًا مسبقة لايمكن تحقيقها للمفاوضات وخلقها «حقائق على الأرض» تعوق إمكانية تحقيق دولة فلسطينية فى المستقبل.

ويستخلص دى سوتو أنه أيا كانت الرباعية فى بدايتها، فدعونا نواجه الحقيقة إنها الآن تمثل مجموعة أصدقاء للولايات المتحدة التى لا تشعر بالحاجة إلى التشاور مع الرباعية بشكل وثيق إلا فى المواقف التى ترى أنها تلائمها.

ويأسف دى سوتو للقول إن الرباعية لا تستطيع أن تتهرب من المشاركة فى المسئولية فى تغذية اليأس من الفلسطينيين، فإن مايشير إليه أبو مازن وكذلك حماس كحصار Siege الذى فرض عليهم منذ يناير 2006، فإن الانتخابات إنما ترى بشكل واسع فى الأرض المحتلة وفى الشارع العربى باعتباره عقابًا جماعيًا للاختبار الديمقراطى وأن الرباعية هى المعاقب، وهناك الكثير من الشواهد العملية

أن الحصار قد ساهم فى إشاعة التطرف بين الفلسطينيين وخلق نوع من الفوضى المؤسسية والمعاناة.

وفيما يتعلق بموقف المساعدات فإن دى سوتو يفيد أنها لم تكن الرباعية فى ذاتها التى فعلت ذلك، وإنما الولايات المتحدة وإسرائيل هى التى اتخذت هذا الموقف.

أما عن تأثير الموقف الذى اتخذته الرباعية على الأمم المتحدة، فإن دى سوتو يعتبر أنها وضعتها على طبق من الثلج الرقيق Thin Iceووضعت أفرادها العاملين فى الميدان فى وضع غير مريح فى محاولة لتخفيض آثار معاناة الفلسطينيين من الحصار بل إنه نظر إليهم باعتبارهم هم الذين فرضوا الحصار أو على الأقل تسامحوا معه، وأنهم من الجهد الدولى لإبقائه، وينتهى إلى القول إنه لم يكن السكرتير العام للأمم المتحدة مستعداً لكى يتخذ موقفاً يغير به الوضع الراهن فإنه يجب أن ينظر بجدية فى استمرار عضويته فى الرباعية ، أما عن دوره الشخصى فى عملية سلام الشرق الأوسط فإنه لم يكن كذلك إلا بالاسم فقط.

على أية حال إذا كان هذا المقال قد ناقش دور الرباعية منذ إنشائها ووصف أداءها بالضعف وعدم الفعالية واعتبر أن موطن الخطأ يكمن فى نفوذ وضغوط الولايات المتحدة على عمل وأداء الرباعية، فإن ما يتردد حاليًا حول تعيين تونى بلير المعروف بأنه أشد حلفاء الولايات المتحدة والإدارة الحالية والمتبنى لمفاهيمها، فإن هذا الاختيار لو تحقق سوف يكون تكريسًا واستمراراً لهذا الخطأ وضد أن تتمتع المجموعة الرباعية وخاصة الاتحاد الأوروبى بأهم ما تحتاج إليه وهو الاستقلالية التى جدت وبشكل يؤكد الوحدة بين الفلسطينيين لا أن يفرقهم. وفى مسيرة الرباعية كانت الحاجة دائمًا إلى شخصية قوية على أنموذج الرئيس الأمريكى السابق، أو جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق بمعرفتهم الوثيقة بتفاصيل الصراع الإسرائيلى، ولمواقفهم المتوازنة، ورغم هذا فإن أمام تونى بلير فرصة لكى يصحح صورته التى أضر بها موقفه من الحرب على العراق وأن يثبت حقًا استقلاليته وما كان يردده دائمًا عن الحاجة العاجلة لسلام عادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ماذا بعد ستين عاماً من صراع الشرق الأوسط؟

بطرس بطرس غالى، وشيمون بيريز، شخصيتان ارتبط اسماهما بالقضية الفلسطينية، الأول منذ أن كان يدرس فى باريس ويشارك فى التجمعات والاجتماعات حول الفلسطينيين وقضيتهم، هذا فضلاً عن ميراث عائلته التى كانت مهتمة بالأوضاع فى فلسطين، ثم ازداد ارتباطه وتعمق عندما أصبح وزيراً ورجل دولة، واندمج فى مبادرة الرئيس أنور السادات وزيارته التاريخية للقدس- سبتمبر ١٩٧٧- ثم أصبح أبرز مهندسى عملية السلام المصرى وتطوراتها فى كامب ديفيد واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩، ولمن يريد أن يتعرف بشكل أكثر تفصيلاً على تفاصيل علاقة ومساهمة بطرس غالى فى عملية السلام ومحادثاتها ومفاوضاتها، بل وأسرارها ودور الشخصيات فيها، فعليه أن يقرأ كتابه أو شهادته «طريق مصر إلى القدس»، ومنذ هذا التاريخ وبطرس غالى هو المرجع الموثوق عن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وتعقيداته وحيث تعطى خبراته الطويلة الأكاديمية والمهنية أساساً ومصداقية لرؤيته وإن اختلف معه البعض وجادلوه، أما الشخصية الثانية فهى شيمون بيريز رجل الدولة الإسرائيلى الذى يكاد يكون الشخصية الإسرائيلية الباقية من جيل المؤسسين للدولة اليهودية، وهو الابن النجيب لـ بن جوريون وأحد حوارييه، وهو أحد مؤسسى البرنامج النووى الإسرائيلى منذ أن كان يعمل سكرتيراً عامًا لوزارة الدفاع الإسرائيلية، ثم أحد أقطاب حزب العمل الذى وصل إلى رئاسة الوزراء فى أعقاب مقتل إسحاق رابين، مع تعدد هذه الأوراق كان اسم شيمون بيريز يرتبط باتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣، فهو مهندسها منذ أن بدأت المفاوضات حولها برعاية ومباركة من إسحاق رابين رئيس الوزراء آنذاك، والذى تصور فيه الشرق الأوسط بمعناه الواسع، تعيش فيه إسرائيل وتندمج فى علاقات تعاون

اقتصادى وعلمى وتكنولوجى، وربما كان هذا المفهوم وراء ما اصطلح بعد ذلك« بمؤتمرات قمة الشرق الأوسط» غير أنه إذا كان بيريز قد شهد مولد اتفاقيات أوسلو، فقد شهد أيضًا تراجعها بل وتدميرها على يد حكومات الليكود منذ مجيء نتانياهو إلى الحكم عام ١٩٩٦ .

وربما كانت اتفاقيات أوسلو وما فتحته من إمكانيات السلام والتعايش بين الفلسطينيين والإسرائيليين ومن ثم السلام وتعايش عربى - إسرائيلى، هى التى أغرت شيمون بيريز بأن يقدم رؤية عريضة تعاون شرق أوسطى، ومن ثم كان كتابه «الشرق الأوسط الجديد». لذلك لم يكن غريباً أن ينظر أحد الباحثين وهو الباحث البلجيكى أندريه فيرساى إلى هاتين الشخصيتين باعتبارهما تجسيداً لستين عاماً من الصراع فى الشرق الأوسط وأن يدعوهما أن يلتقيا من أجل القيام معًا بزيارة جديدة للتاريخ الذى اشتركا فى صنعه.

وتدور الحوارات حول الأحداث الكبرى فى تاريخ الشرق الأوسط : خطة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، ونشأة دولة إسرائيل وإجهاض الدولة الفلسطينية ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ثورة الضباط الأحرار فى مصر عام ١٩٥٢ ، أزمة السويس عام ١٩٥٦ ، وحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ، ويقظة الشعور الوطنى الفلسطينى عام ١٩٧٠ ، واتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ، واغتيال السادات عام ١٩٨١ ، حرب لبنان عام ١٩٨٢ ، واشتعال الانتفاضة عام ١٩٨٧ ، واتفاقية أوسلو ١٩٩٣ ، واغتيال رابين ١٩٩٤ ، ووفاة ياسر عرفات ٢٠٠٤ .

من هذا النطاق العريض من القضايا والتطورات التى تشكل صراع الشرق الأوسط على مدى ستين عامًا، فإن هذه المساحة لن تسمح إلا باستعراض رؤية المتحاورين وإجاباتهم عن أسئلة تتعرض لخبرة الصراع ومستقبله، ما الذى يمثله انسحاب إسرائيل الأحادى من غزة من احتمالات؟ وهل ثمة حكومة إسرائيلية تستطيع إعادة الضفة الغربية إلى الفلسطينيين وحل المستوطنات؟ ومسألة حق

العودة للفلسطينيين، وهل سيقبل العالم العربى فى يوم ما حقيقة الدولة الفلسطينية وأن يكون هذا القبول لا لقوة إسرائيل وانما اختياراً قائماً على القبول بكامل الحرية؟ وما الرد المقنع على الأصولية الإسلامية؟ وماذا عن تشابك الروابط الفلسطينية الإسرائيلية رغم الوضع الميئوس منه؟ وكيف يرون تطور الشرق الأوسط؟ وأخيراً بعد ستين عاماً من الصراع ما الأخطاء المتبادلة التى ارتكبها العرب والإسرائيليون؟

وفيما يتعلق بالأرض المحتلة والمبررات الأمنية التى ظلت إسرائيل طوال الوقت تقدم مبررات الاحتفاظ بها، يقرر بيريز أنه فعلاً حتى وقت قريب كان العمق الإسرائيلى الذى تحتله الأرض الإسرائيلية مهماً لها، غير أن هذه الحجة لم تعد قائمة اليوم ، فالصواريخ أصبحت ذات مدى يمكنها أن تصل إلى أبعاد تتجاوز مساحة بضع عشرات الكيلو مترات التى يغطيها هذا البعد الإسرائيلى، وهو ما أثبته العراق بإطلاق الصواريخ سكود على إسرائيل أثناء حرب الخليج، غير أن أهم تطور بالنسبة لإسرائيل أن الجزء الأكبر من الخطر لم يعد يأتى من الخارج ولكن من الداخل، فمنذ سنوات أصبح واضحاً أن التجاوزات الإرهابية هى التى تضع شعب إسرائيل فى خطر وليس الجيران من الدولة العربية.

وفيما يتعلق بمعانى واحتمالات انسحاب إسرائيل من غزة فإن الدكتور بطرس غالى يعبر عن خشيته من أن تتحول «غزة أولاً» إلى «غزة أخيراً» ويبرر ذلك بثلاثة أسباب: الأول الطريقة التى يتصرف بها آريل شارون والثانى هو أننا بصدد عملية بناء فعلى وقوى لمستوطنات جديدة فى الضفة الغربية، والسبب الثالث يعود إلى الشكل «غير الكامل» إلى حد ما لعملية الانسحاب من أراضى غزة بسبب ما تفرضه إسرائيل على الاتصالات بين غزة والضفة الغربية، أما شيمون بيريز فهو لا يوافق على هذا الرأى ويعتقد أن التاريخ تطور، ورغم أن الكثير من الأمور تظل غير معروفة خاصة بالنسبة لمستقبل السلطة الفلسطينية وموقع حماس، إلا أنه لا الفلسطينيون ولا الإسرائيليون لديهم الخيار، فعليهم مواصلة

العملية التى بدأت وسوف تتواصل، أما عن المستوطنات وهل تستطيع حكومة إسرائيل إعادة الضفة الغربية للفلسطينيين وهو ما يتضمن حل المستوطنات، يجيب شيمون بيريز «إنه لسلسلة من الأسباب مجتمعة بعضها خاص بالأمن، لن تستطيع العودة إلى الترسيم الدقيق لحدود يونيو ١٩٦٧، ومع ذلك فأنا على اقتناع بأننا سنتوصل إلى اتفاق خاص بإعادة الضفة الغربية مع بعض التعديلات البسيطة للحدود والتى سيتم تعويضها بتبادل الأراضى وذلك سيكون خلال المفاوضات المقبلة، ولكنى أقر أن حل المستوطنات ليس أمراً بدهياً».

ويوجه المحاور سؤالاً إلى الدكتور بطرس غالى حول وصفه لجدار العزل الإسرائيلى بأنه «جدار العار» ، يعقب الدكتور غالى بأنه من حيث المبدأ فهو ضد كل جدار يفصل بين السطور، وهذا الجدار يجعل حياة الفلسطينيين مستحيلة تمامًا، وهو كذلك « يجور» على الأراضى الفلسطينية وهو سيبقى عائقًا ضخمًا أمام التطبيع المحتمل للعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وذلك أنه ما هو المهم، كل فرص التوصل إلى اتفاقات جديدة هو « بناء السلام» .

أما عن قضية القدس الشائكة، والحل الممكن لها، فإن شيمون بيريز لا يبدو له واضحًا أن المانع الحالى لا يسمح بحوار هادئ حول هذه القضية المشحونة بالمشاعر والملينة بالدموية وفى رأيه الشخصى يعتقد بيريز أن القدس يجب أن يكون مدينة مفتوحة ومنزوعة السلاح موحدة سياسيًا ولكن مقسمة دينياً.

وعن مصدر الخلاف الجوهرى وهو حق العودة للفلسطينيين إلى إسرائيل يقرر بطرس غالى أنه حق ضمنه إعلان الإنسان وكذلك القرار ١٩٤، وحول قول شيمون بيريز إن إسرائيل لا تنوى الانتحار من أجل إرضاء الفلسطينيين إذا حصلوا على حق العودة حيث إن الخاصية اليهودية للدولة الإسرائيلية ستضيع، يعقب بطرس غالى أن الإسرائيليين يشيرون دائمًا إلى إمكانية غزو عربى وعودة ثلاثة ملايين فلسطيني، وهذا الأمر لايعدو نظرة توهمية لأن عودة شاملة لفلسطينى

الشتات إلى إسرائيل مسألة غير ممكن تخيلها، ويبقى أن هناك قيمة رمزية لحق العودة فالاعتراف بحق العودة مسألة جوهرية إذ يعنى ذلك أن إسرائيل تعترف بمسئوليتها عن خلق مشكلة اللاجئين هذا فضلاً عن أن حق العودة يتضمن تقديم تعويضات على غرار تلك التى حصل عليها اليهود من ألمانيا بعد الهولوكوست، أما شيمون بيريز فهو يطالب بأن تعترف الدول العربية بمسئوليتها فى الحرب التى شنتها ضد إسرائيل عام ١٩٤٨، والتى كانت السبب فى مشكلة اللاجئين.

وحين يسأل المحاور: هل يقبل العالم العربى يومًا ما عن اختيار وحرية كاملة حقيقة الدولة اليهودية؟ يجيب بطرس غالى أنه إذا كنت تعتقد أن هناك رغبة عربية فى«إلقاء اليهود فى البحر»، فبكل تأكيد لايوجد رغبة، فالدول العربية إجمالاً قبلت فى النهاية إسرائيل، ولكنها فى الوقت نفسه لا تستطيع أن تمنع أنفسها من الأمل فى أن تؤدى الديموجرافيا خلال ثلاثين أو أربعين عامًا إلى تعريب الدولة اليهودية».

ويعبر الدكتور غالى عن اعتقاده أن ما يزعج العرب أكثر من أى شىء آخر هو أنه بالإضافة إلى أن إسرائيل ليست دولة يهودية عربية فإنها ليست دولة «مثل سائر الدول» ليست دولة عادية على أساس أنها تريد استقبال كل يهود العالم وأنه ليس لديها حدود مرسومة مما يوحى بأن إسرائيل دولة توسعية وذلك يثير مخاوف العرب، أما شيمون بيريز فهو يعتبر أنه لا شىء تم فى التاريخ عبر «اختيار حر» فكل ما يحدث هو نتيجة توازنات القوى والظروف فإذا أخذنا « النية الحسنة» كعامل وحيد فلا أعتقد أن العالم العربى على استعداد أن يقبلها فقبولنا لن يكون ممكناً إلا إذا بقينا بالإضافة إلى النية الحسنة، بلداً قوياً قادراً على الدفاع عن نفسه.

وفى النهاية يطرح المحاور سؤالاً مركزيًا حول كيف يرى كل من بطرس غالى وشيمون بيريز تطور الشرق الأوسط؟ يجيب بيريز أنه إذا أراد الشرق الأوسط تجنب التجمد فيجب عليه أن يتوجه نحو نظام اقتصادى إقليمى يساعدنا، البلاد العربية وإسرائيل، على الإنتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام، ومواجهة هذا التحدى تتطلب ثوره ثقافية عقلية ونفسية من جانب العرب وإسرائيل.. ويستطرد بيريز أنه ليس من قبيل الخيال تصور تعاون بين دول المنطقة على غرار التعاون الذى تحقق بين الدول الأوروبية عبر مشروع الاتحاد الأوروبى. أما الدكتور بطرس غالى فهو لا يعتبر نفسه متشائمًا ولكن واقعيًا، فهو لا يؤمن بقيام سوق مشتركة قريبا فى الشرق الأوسط تشترك فيها الدول العربية وإسرائيل ما دام لم يتم التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية.. وفيما يتعلق بالمصالحة الأوروبية ومن ثم التعاون الأوروبى فإن ما سمح بوضع أسس لمصالحة صحيحة هو أن المجتمعين كانوا على قدم المساواة. أما بين الإسرائيليين والعرب، فعدم المساواة عميقة، فكيف يمكن فى تلك الظروف إقامة تعاون متوازن وشراكة حقيقية لا يشوبها التوجيه.

غير أن الحديث عن المستقبل وإمكانياته لم يحل دون الحديث عن الماضى من حيث الأخطاء التى ارتكبها كل من الإسرائيليين والعرب، عن هذا يعتبر شيمون بيريز أن أول خطأ أرتكبه العرب وهو الأكثر حسماً، رفضهم خطة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، أما بالنسبة لإسرائيل فكان أكبر أخطائها أننا لم نتمتع بالخيال الكافى غداة حرب الأيام الستة فقد أسكرنا النصر ولم نفهم أن تلك اللحظة هى التى كان يجب العمل فيها بجد من أجل إقامة حوار مع أعدائنا واكتفينا بالجلوس فى انتظار أن يأتوا إلينا، والخطأ الثانى كان تكاثر عدد المستوطنات التى كلفت إسرائيل ٦٠ مليار دولار كان يمكن أن تكرس لمحاربة الصحراء وتنمية النقب. أما الدكتور بطرس غالى فيعتبر أن أكبر أخطاء العرب هو إثارة حرب ١٩٦٧ .

أما بالنسبة لإسرائيل فإن أخطر أخطائها كان عدم معرفتها بالعالم العربى واحتقارها العربى وخاصة الفلسطينى، أما الخطأ المشترك، فكان قيام الجانبين بالتوجه نحو خيار إستراتيجية الحرب وليس نحو إستراتيجية السلام، وما دامت الكلمات ليست أكبر من قوى الرصاص فلا يرى الدكتور غالى أى حل عادل للمأساة الفلسطينية. ويركز الدكتور غالى على ما يسميه مخيلات العرب والإسرائيليين أى تصور كل منهما للآخر، فالصدام الذى يكاد يكون محتومًا بين هاتين المخيلتين يهدد بأن يجعل من الصعب دائمًا تحقيق أى تقارب بين هذين الشعبين وهاتين الثقافتين إلا من خلال الالتزام بجهد كبير من الموضوعية ومن تعلم التعرف على الآخر.

وهكذا نرى أنفسنا فيما يتعلق بمستقبل الصراع الإسرائيلى العربى أننا أمام شخصيتين ورؤيتين تميل الأولى إلى التفاؤل وترى إمكانيات التعاون والتعايش. وتميل الثانية إلى الواقعية ولا ترى إمكانية التعاون ما لم يتم التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية وتحرير مخيلة الجانبين مما يسيطر عليهما من تعصب.

معضلة تونى بلير

تعددت ردود الفعل التى قوبل بها تعيين تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق مبعوثاً دولياً للمجموعة الرباعية Quartet. وبداءة كان الانطباع أن هذا التعيين – الذى كان اختياراً أمريكياً – كان مكافأة من الرئيس الأمريكى للشخصية التى أثبتت ولاء وتحالفاً مع جورج بوش فى حربه على العراق وفى العديد من القضايا الدولية. وقد اعتمدت القلة التى رحبت بتعيين بلير على مكانته الدولية وقدراته الشخصية واستشهدت بالاتفاق الذى حققه فى إيرلندا الشمالية واجتذابه وإقناعه لمنظمة شين فين، أما القضية الفلسطينية فقد تذكروا تصريحات وبيانات بلير التى تؤيد وتدعو إلى دولة فلسطينية بل ويقال: إنه هو الذى أقنع بوش بأن يعلن رؤيته لدولتين فلسطينية واسرائيلية. بخلاف هذا كانت ردود الفعل وخاصة من الشرق الأوسط سلبية ومتشككة. وكان من الطبيعى أن تكون أول اعتبارات ودوافع هذا التشكك ما هو معروف عن تحالف بلير مع بوش وتبنيه لمفاهيمه ومواقفه، وبهذا الشكل فهو يفتقر إلى أهم ما تحتاجه الرباعية الدولية وهو الاستقلالية وعدم التبعية للمواقف والآراء الأمريكية، فكما عبر مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط الفارو دى سوتو فى تقرير نهاية عمله أن مكمن الخطأ فى عمل الرباعية هو السيطرة والنفوذ الأمريكى، وأنه شخصياً قد عانى من التدخل الأمريكى الذى جعل مهمته وأداءه بالاسم فقط، بالإضافة إلى هذا العامل العام، فقد كان من الطبيعى أن يسيطر على ردود الفعل العربية دور تونى بلير فى الحرب على العراق التى تمثل اليوم أكثر مصادر التوتر وعدم الاستقرار فى المنطقة هذا فضلاً عن موقفه من الحرب على لبنان ورفضه وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية استجابة للموقف الأمريكى. هذه الاعتبارات هى التى جعلت أحد المحللين العرب

يقول: إن تعيين بلير مبعوثاً فى الشرق الأوسط يشبه تعيين الإمبراطور نيرون لكى يقود فرق الإطفاء فى روما.

بخلاف هذه الاعتبارات وردود الفعل تطورت مهمة بلير عن معضلة هيكلية نشأت عن تصور وتحديد نطاق مهمته والقضايا التى سوف يعالجها، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية بوضوح ومنذ اليوم الأول أن الرئيس الأمريكى ووزيرة الخارجية كونداليزا رايس هما اللذان سيتوليان القضايا السياسية بما فيها قضايا الحل النهائى بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أما تونى بلير فإن مهمته سوف تنحصر فى المساعدة على بناء المؤسسات الفلسطينية ودعم رئاسة محمود عباس وتعبئة الموارد الدولية للاقتصاد الفلسطينى. وقد رأى المحللون والخبراء فى هذا الإطار الضيق حكمًا مسبقًا على مهمة بلير بالفصل بين الشق السياسى والاقتصادى فى الوضع الفلسطينى، فقد علقت جريدة الهيرالد تربيون فى افتتاحيتها أنه مما لا شك فيه أن الفلسطينيين يحتاجون بشكل يائس إلى الدعم الاقتصادى والتنمية الاقتصادية وإلى مؤسسات أفضل ولكن هذه الأهداف لا يمكن أن تنفصل واقعياً عن التحديات الأوسع من استعادة الاعتقاد الفلسطينى فى دولة فلسطينية قابلة للحياة.

أما دافيد آرون ميللر، وهو الذى قضى سنوات فى مفاوضات الشرق الأوسط ولديه خبرة عريضة فى تفاصيل الوضع الفلسطينى الإسرائيلى فقد ذكر أنه لم يكن لبلير سلطة التعامل مع الإسرائيليين حول قضايا الواقع مثل رفع الحواجز وتغيير الوضع على الواقع فإنه لن يحقق كثيراً.

فى هذا السياق، تأتى خبرة المبعوث السابق چيمس ويلفنسون، مؤشراً على ما يمكن التى تنتهى إليه مهمة بلير، فقد انحصرت مهمة ويلفنسون فى البداية، باعتباره رئيسًا سابقًا للبنك الدولى، فى البعد الاقتصادى الفلسطينى ولم يتمكن من التطرق إلى القضايا السياسية وهو ما لم يستطع معه تحقيق شىء ودفعه فى

النهاية إلى الشعور بالإحباط وإلى الاستقالة والشكوى من التدخل الأمريكى فى مهمته.

وهكذا تواجه مهمة بلير المعضلة نفسها التى واجهتها الرباعية منذ إنشائها وهى الرغبة الأمريكية فى السيطرة على أعمال المجموعة وجعلها غطاء للمواقف والسياسات الأمريكية وهو الوضع الذى يطرح موقف باقى أعضاء الرباعية: الاتحاد الأوروبى، وروسيا، والأمم المتحدة، فقد عبر عشرة من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى فى خطاب وجهوه إلى بلير عن تأييدهم لمهمته وتوسيع نطاقها، ويبقى أن يعيد الاتحاد الأوروبى بوجه خاص تقييم مواقفه من الرباعية فى ضوء خبرتها السابقة، والإصرار على أن يكون للمجموعة ورؤيتها المستقبلية فى إدارة العملية السلمية فى الشرق الأوسط.

ولا يختلف الموقف الأمريكى من الرغبة فى الهيمنة والنفوذ داخل الرباعية وتوجيه عملها عمًا عكسه خطاب الرئيس الأمريكى الأخير الذى دعا إلى اجتماع دولى حول النزاع الفلسطينى الإسرائيلى، فرغم الطابع الدولى للاجتماع ووجوب أن تعكس رئاسته هذا الطابع بأن يكون تحت رئاسة الأمم المتحدة أو على الأقل الرباعية باعتبار أنها الآلية الدولية المؤهلة لإدارة النزاع الفلسطينى الإسرائيلى، إلا أن الدعوة الأمريكية للاجتماع جعلت الرئاسة له لوزيرة الخارجية الأمريكية بما يعنى أنها سوف تصوغ أجندة المؤتمر وتتحكم فى أعماله وبياناته النهائية.